علوم القرآن مفهوم المصطلح ومراحل التصنيف "دراسة تحليلية"

عائشة محمد الغويل *

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع التصنيف في علوم القرآن من حيث: ظهور مصطلحه، ومراحل التصنيف فيه والاختلاف بين هذه المراحل، وعلّة هذا الاختلاف من حيث الحاجة إليه ومنشؤه، وقد بينت الدراسة علاقة المراحل بعضِها ببعض، من حيث الاتصال والانفصال، وظهور تأصيل العلم ومراحل تقعيد مصطلحاته، وكيف يعدّ ذلك علامة على القضية التي كانت محلّ مدارسة واختلاف في أوساط العلماء في عصر بعينه، وتتلخصّ مشكلة البحث في إيجاد صورة واقعية عن التصنيف في العلم إذ إنّ يعين على تمييز الفرق بين مصطلحات أنواع قضاياه. وخلصت الدراسة إلى أنّ الاصطلاح قد كان مرادًا منذ القرن الثالث، وأنّ كتاب (الموجز في علوم القرآن المعجز) للقاضي المُعَافى هو أوّل مصنفات العلم.

الكلمات الدالة: القرآن الكريم، علوم القرآن، التصنيف.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله النعمة المسداة والرحمة المهداة، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار، وبعد:

فإنّ أشرف ما يخدم المسلم كتاب الله العزيز، وقد تجلّت مظاهر خدمة القرآن الكريم منذ عصر الإسلام الأول وذلك بحرص الصحابة – رضوان الله عليهم – على كتابته ونزوعهم إلى حفظه وتلقيه مشافهة من الرسول– ﷺ وهذه دراسة لبيان مراحل تصنيف المتقدمين في علومه وتحقيق مسائله.

مشكلة الدراسة: تزخر كتب الطبقات والتراجم بالتركيب الإضافي علوم القرآن في ثناياها، ومن يبحث في أقوال المعاصرين يلحظ اختلافهم في مراد المتقدمين من اللفظ، وهذه دراسة تستقصي ظهور هذه الضميمة، والمراحل التي مرّت بها في عُرف المصنفين ومنطلقاتها ويكمن ذلك في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما حقيقة اقتصار المركب علوم القرآن على التفسير حتى القرن الخامس؟
2. هل تعدّ كتب التفسير المؤلفة وفق تقسيم الموضوعات طريقة من طرائق التصنيف في علوم القرآن؟
3. ما المناهج التي اعتمدت في التصنيف في علوم القرآن؟
4. ما الفائدّة التي تتجلّى من تتبّع المصنفات المستقلة في علوم القرآن؟

أهداف الدراسة: تهدف دراسة تاريخ التصنيف والمصطلح في علوم القرآن إلى:

1. بيان اختلاف دلالة المركب الإضافي علوم القرآن وأثر ذلك على تدرّج ظهور التصنيف.
2. الكشف عن مراحل التصنيف في العلم وأثر ذلك في سبر مراحل تطور الدرس القرآني.
3. التعريف بنشأة اختلاف المدارس القرآنية من خلال استقصاء زمان القضايا المدروسة.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة فيما يأتي:

1. أنّها تزيل التداخل المتلبس بمراحل الكتابة في علوم القرآن الكريم، إذ لم يحظَ ذلك بتفصيل دراسة منطلقها تحقيق قضايا العلم؛ فغالب الدراسة تميل إلى الجمع والحصر دون العناية بتتبع اختلافات المنهج.
2. إبراز الدراسة لتدرّج الكتابة في قضايا علوم القرآن، وبذلك تبيّن مراحل الدرس القرآني، وتعين على معرفة أهم قضايا كلّ عصر من عصور التأليف في العلوم القرآنية.

الدراسات السابقة: جرت عادة الباحثين والمصنّفين في علوم القرآن بتقديم توطئة يذكرون خلالها تاريخ نشأة اصطلاح العلم ومضامينه على وجه الإجمال، وهذه الدراسة مسبوقة بكلّ ذلك، وهي مسبوقة بدراسة للباحث فتحي بودفلة (مدخل إلى علوم القرآن _

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2017/5/24، وتاريخ قبوله 2018/3/21.

 © 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

تعريفه، تاريخه، ومصادره–) غير أنّني لم أتمكن من الاطلاع على الدراسة وإن كان الباحث قد وضع على ملتقى أهل التفسير ملخصًا لها، ذكر فيه محاور البحث وأهمّ نتائجه، وكذلك بحث للدكتور مساعد الطيّار بعنوان: (علوم القرآن تاريخه وتصنيف أنواعه)، وهو بحث سرد فيه كاتبه أسماء كتب ضمّت بين مفردات تركيبها المركب الإضافي: علوم القرآن، وفيه خلط بين ما هو من مصنفات التفسير وما كان من كتب اصطلاح علوم القرآن أصالة، ويظهر للباحث أنّ سبب ذلك انعدام رؤية واضحة لاختلاف مراحل التصنيف في العلم، وعدم ظهور مرحلة استقرار العلم للباحث على وجه أغلبي، وأمّا هذه الدراسة فتسعى لبيان ذلك بحيث تبين سمات كلّ مرحلة من مراحل التصنيف في هذا العلم.

منهج الدراسة: تقتضي طبيعة هذه الدراسة الاعتماد على المناهج الآتية: المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والاستنباطي، والوصفي.

هيكلية الدراسة: تتكون هذه الدراسة من مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم علوم القرآن.

المطلب الأول: المفهوم اللغوي لشقي مركب علوم القرآن.

المطلب الثاني: تعريف علوم القرآن اصطلاحًا.

المبحث الثاني: مراحلُ التصنيف في علوم القرآن.

المطلب الأول: جمع مفردات القضية الواحدة.

المطلب الثاني: جمع أصول القضايا المتناسبة.

المطلب الثالث: جمع أصول قضايا العلم جميعها.

المبحث الأول: مفهوم علوم القرآن

حدّ كلّ علم قضاياه التي يصدق حصر عينه فيها، ولم يظهر للعلماء في مفهوم علوم القرآن خلاف لكونهم لم يصطلحوا له على حدّ معين أول تصنيفهم فيه، كما أنّهم اصطلحوا عليه بالمثال عند تعريف المتأخرين له، بيد أنّ تتبّع العلماء في مصنفاتهم يظهر اختلافهم فيما يصدق عليه الاصطلاح؛ وذلك لكونه مركبًا إضافيًّا نقل علماً على معلوم بعينه؛ ولذا لزم النّظر إلى مفهومه من خلال النظيرين.

المطلب الأول: المفهوم اللغوي لشقي المركب علوم القرآن

لا بدّ للمركب الإضافي من شقين، ولا يظهر المعنى فيه إلاّ بمعرفة معنى كليهما، كلّ على حِدة، ثمّ استخراج المعنى الإجمالي المترتب على هذه الإضافة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: العلم من حيث اللغة: العلوم جمع "عِلْم" الذي هو نقيض الجهل[1]، مصدر ثلاثيٌّ صحيح لأصل واحد، هو: العين واللام والميم ويدلّ على أثر بالشيء يتميز به عن غيره[2]؛ ولذا يقال: تعلّمت الشيء إذا أخذت علمه، أي: ما يميّزه عن غيره ومن الأصل ذاته: "العَلَم" و"العلامة"، اللذان اعتبـرهما ابن فارس (ت: 390 هـ)، قياسًا واحدًا[3]

بقراءة من قرأ:"وإِنَّهُ لَعَلَمٌ لِلسَّاعَةِ"[4].

ثانيًا: القرآن من حيث اللغة: أمّا القرآن الكريم فقد اختلف علماء العربية في أصل لفظه إلى قولين، تفرّع الثاني منهما على ثلاثة أقوال:

1. عَلَم غير مشتق ولا مهموز، وَرَد ذلك عن الشافعي (ت: 204 هـ) في قوله: "القران اسم ليس بمهموز ولم يؤخذ من قرأت، ولكنّه اسم لكتاب الله مثل التوراة والإنجيل"[5]، ودليله أنّه سُمع قراءة من القراء غير مهموز بخلاف "قرأ" التي سمعت مهموزة[6]، ورجّح السيوطي (ت: 911 هـ) هذا القول[7].
2. ذهب بعض العلماء إلى أنّه لفظ مشتق، واختلفوا في أصل اشتقاقه ونوعه، وتُخرّج أقوالهم على أصول ثلاثة على النحو الآتي:

الأول: لفظ مشتق مهموز، والنون فيه مزيدة والهمز أصل، واختلفوا في أصل اشتقاقه على قولين:

1. أصله قرأ بمعنى "تلا"، وهو قول ابن عباس[8] – رضي الله عنهما – وهو على ذلك مصدر على زنة "فُعْلان" من قولهم: قَرَأَ يقْرَأُ قَرْأً وقِرَاءَة وقرآنًا، وذلك من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول[9]، أي: تلا تلاوة فهو متلو واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) [القيامة، الآية: 18]، وإليه ذهب اللحياني (ت: 220 هـ)، واختاره الطبري (ت: 310 هـ).

2. أصله من"القرء" وصف على زنة "فُعْلان"، وعلى مذهب البصريين اسم "وصف" منقول عن مصدره، وجاز فيه التعريف لجريانه مجرى الصفة الغالبة، وفي اشتقاقه منه نظر أهل اللغة إلى معنى الأصل، وهو: الجمع والضّم[10]، وإلى هذا الرأي ذهب أبو عبيدة (ت: 210 هـ) حيث قال: "سمّي قرآنًا لأنّه يجمع السّور فيضمها"[11]، والزجاج (ت: 310 هـ) في قوله: "ومعنى قرآن معنى الجمع"[12]، ودليلهم قول الشاعر:

ذِرَاعَيْ عَيْطَلٍ[13] أَدْمَاءَ بِكْرٍ *** هِجَانِ[14] اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأ جَنِينًا[15]

وقالوا: إنّما سمّي القرآن قرآنًا لِما جُمع فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك[16]، وقيل: لجمعه ثمار الكتب السماوية التي سبقته بل لجميع العلوم[17].

ج. نظر قطرب (ت: 206 هـ) إلى لازم مخالف قوله: لم تقرأ جنينًا، أي: لم يضم رحمها جنينًا فلا يكون لها وِلاد فأجرى على لفظ القرآن معنى الإلقاء المسبوق بجمع؛ لأنّ القارئ له في حين يتلفظ به يلقيه مجموعًا[18]، وفي رأيه هذا جمع بين القولين الأولين.

الثاني: لفظ مشتق غير مهموز، النون فيه أصيلة والهمزة زائدة، واختلفوا فيه على قولين:

1. أصله "قرن" أي: قرنتُ الشيء بعضه إلى بعض، وعلى هذا المذهب سمّي القرآن قُرانًا "دون همز" لقِران الآيات والسور بعضها ببعض[19]، ونُسِب هذا القول[20]لأبي الحسن الأشعري (ت: 324 هـ).

2. قيل: أصله من "القرائن"، فآياته يصدّق بعضها بعضًا؛ فصارت دلائل على صدق الرسالة، ونُسِب ذلك للفراء (ت: 207هـ)، ونُقِل عنه في ذلك ما نصّه: "قال الفراء:أظن أنّ القرآن سُمّي من القرائن؛ وذلك لأن الآيات يصدّق بعضها بعضًا"[21]، وكذا نُسِب للقرطبي (ت: 671 هـ) قولُه: "القرآن دون همز مأخوذ من القرائن"[22]، والذي يظهر أنّ نسبة ما ذُكِر لهذين الإمامين هو على وجه الخطأ والخلط؛ ويظهر ذلك بتتبع أقوالهما:

1. الفراء في كتابه "معاني القرآن" لم يتكلّم عن اشتقاق لفظ القرآن في جميع مواضع اللفظ الكريم عدا موضع واحد صرّح فيه بمصدرية اللفظ "قرآن" عند تفسيره لقوله تعالى:(فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ)[القيامة الآية: 18] فقال:"والقراءة والقرآن مصدران، كما تقول: راجح بيّن الرجحان والرجوح والمعرفة والعرفان، والطواف والطوفان"[23]، وهو الدليل عينه الذي يركن إليه من قال بأنّ أصل اشتقاقه الفعل "قرأ" مرادف "تلا".

2. ورد في معجم لسان العرب القول بأنّ الكسائي (ت: 189 هـ) والفراء لا يعتبران سوى معنى القراءة، وفيه: "وأقرأ غيره يقرئه إقراءً... وصحيفة مقروءة، لا يجيز الكسائي والفراء غير ذلك، وهو القياس"[24].

3. ذكر القرطبي في تفسيره الأصل لاشتقاق لفظ (القرآن) منتصرًا لكونه اشتقاقًا مصدريًّا فقال: "اسم لكلام الله تعالى، وهو بمعنى المقروء...، ويسمى المقروء قرآنًا على عادة العرب في تسميتها المفعول باسم المصدر"[25].

الثالث: لفظ مشتق، والنون والهمزة فيه غير أصيلتين، وأصله من "قري" ومعناه الجمع مرادف "للقرء"، وإذا همز هذا الباب كان هو والأول سواء"[26]، ونُسب للجوهري (ت: 393 هـ)، إلاّ أنّ هذه النسبة لا تصح، فالجوهري في معجمه أورد معنى اللفظ الكريم وأصل اشتقاقه في مادة "قرء" مبيّنًا الأصل في اشتقاق اللفظ منها، ثمّ لم يورد للفظ ذكرًا في مادة "قرى"، والذي جاء عنه القول بما يوافق المعنى المراد هو ابن فارس في (مقاييس اللغة).

وبالنظر في أقوال العلماء يظهر ركون أهل اللغة إلى كون مسمّى (القرآن) لفظًا مشتقًّا ويترجح ذلك بالنظر إلى ما يأتي:

1. القرآن الكريم كلام الله – تعالى– نزل بلسان العرب، ووفق أساليبهم في صياغة اللفظ والتركيب، وذلك ناحية من نواحي إعجازه، وهو ظاهر في ألفاظ شتّى اصطلح الشرع عليها، وهي من بيئة العرب ولسانهم نقلت من وضعهم لها إلى وضع الشارع، كالتيمّم والصلاة والزكاة، وذلك لا يلزم منه سلبها معنى الأصل، وإن كان المتبادر للذهن ما استقرت عليه في وضع الشارع[27].

2. لا يسلّم لمن قاس لفظ القرآن الكريم على مسمّى ما سواه من كتب سماوية (التوراة والإنجيل)، فهي كذلك يتنازعها طرفا اختلاف: الأول: جريان الخلاف فيها بين كونها علمًا مرتجلًا وكونها مشتقة[28]، الثاني: إن سُلِّم جدلًا بعدم اشتقاقهما فإنّ القياس على لفظي (التوراة والإنجيل) قياس مع الفارق؛ فلكل لغة سمات تختلف بها عمّا سواها.

3. أمّا استدلال الشافعي بعدم الهمز في قراءة ابن كثير (ت: 120 هـ)، فيجاب عنه بأنّ المشهور عن قريش ترك الهمز[29]، وقد خالفه في ذلك جماعة القراء، وإن قيل: قد وافقه بعضهم، أُجيب بأنّ التسهيل نمط من أنماط الصوت في لغة العرب.

وممّا تقدّم يمكن أن يُقال:إنّ الذي صحّ نقله عن العلماء في أصل لفظ (القرآن) قولان: أحدهما: أنّه علم مرتجل، والآخر: أنّه مشتق بمعنى الضّم أو التلاوة والقراءة، وقد رجّح غالب أهل التفسير كونه لفظًا مشتقًّا والهمزة فيه أصل وهو رأي رجّحه أهل اللغة على الرّغم من اختلافهم في معنى أصله المهموز بين التلاوة والجمع، وعلى لفظ (القرآن) ترد الاحتمالات جميعها أصالة، فهو يلفظ

مجموع الحروف مؤتلف المعاني يجلو بعضه بعضًا بتلاوته.

إلاّ أنّ القول بمصدريته أدعى للدليل، في قوله تعالى: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ)[القيامة: 17]، فلا يكون جُمِعَ بعد جمعٍ[30]، وما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص _ رضي الله عنهما _ أنّه قال: "إنّ في البحر شياطين مسجونة، أوثقها سليمان، يوشك أنّ تخرج، فتقرأ على الناس قرآنًا"[31]، فدلالة اللفظ في هذه ظاهرة لا تقبل

التأويل، فلفظ القرآن هنا في سياقه لا يحتمل سوى معنى المقروء.

المطلب الثاني: تعريف علوم القرآن اصطلاحًا

أولاً: العلم اصطلاحًا: تعدّدت تعريفات العلماء لمصطلح (العلم)، واختلفت باختلاف الجهة المنسوب لها عند المتكلّم، وليس موضوع البحث هنا النظر في معنى اللفظ من حيث إنّه: "الاعتقاد الجازم المطابق للواقع"[32] في ذاته، وإنّما ما يطلب فيه هذا الإدراك الذي هو نقيض الجهل، أي: مجموع مسائله وقضاياه[33]، وهي ما يعرف بالعلم المدون، فموضوع الدراسة إنّما هو علوم القرآن من حيث كونه فنًّا مدونًا.

والعلم بعد التدوين يرد على ثلاثة احتمالات هي: مسائله المخصوصة تارة، وقد يكون علمًا على التصديقات بتلك المسائل، أي: أدلتها، وتارة الملكة الحاصلة من تكرار التصديقات للعلم المدون[34]، ويظهر ذلك في قولهم:

"العلم يطلق على إدراك المسائل وعلى نفسها، وعلى الملكة الحاصلة منها "[35]، والمراد هنا إنّما هو العلم المدون على اعتباره مسائل وقضايا متشاركة في موضوع واحد وغاية واحدة، وقد عرّفه الزرقاني (ت: 1948م) بأنّه: "المسائل المضبوطة بجهة واحدة، سواء أكانت وحدة الموضوع أم وحدة الغاية"[36].

ثانيًا: القرآن اصطلاحًا: تباينت تعريفات العلماء للقرآن بالرجوع إلى اختلاف الأوصاف المقيد بها التعريف وتضارعت جميعها في اعتبار جهة كونه كلام الله – سبحانه – تلميحًا بها أو تصريحًا، وعلى اعتبار علميته على كلام الله اعتُبِر حدّه ضابطًا مميّزًا له حقيقة وتعريفًا له حكمًا، وإنّما تصدق حدًّا على مذهب أهل الأصول[37] وفيما يأتي ذكر أبرزها:

عرّفه الغزالي (ت: 505 هـ) فقال: "ما نقل إلينا بين دفّتي المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نقلًا متواترًا"[38]، ففيّده بصفتي شهرة التواتر[39] في النقل والنقل المصحفي[40]؛ ليخرج بحدّه هذا المنسوخ تلاوة، والقراءات غير المتواترة، والآثار النبوية.

أمّا الزركشي (ت: 794 هـ) فقد عرفه في كتابه البرهان على أنّه: "هو الوحي المنزل على محمد – ﷺ – للبيان والإعجاز"[41]، والبيان لفظ زائد؛ إذ حصل البيان بالسنة أيضًا، أمّا قوله للإعجاز فهو نظر له بصفته اللازمة له من حيث كونه كلام الله.

ولعلّ ما أورده الزرقاني: "الكلام المعجز المنزل على النبي –صلى الله عليه وسلم– المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر المتعبّد بتلاوته "[42] أشمل ما ذكر في اصطلاح العلماء.

فأخرج بقوله: "الكلام المعجز المنزل" الوحي الخفي[43]، وبقوله: متعبّد بتلاوته[44] أخرج ما خلاه من المُوحَى به فما سواه من المنقولات غير متعبّد بها.

ثالثًا: علوم القرآن اصطلاحًا: بعد استعراض جزئي المركب علوم القرآن[45] بالتعريف لغة واصطلاحًا ينبغي أن يُصار إلى النظر في اصطلاحه من حيث هو بشقيه لقباً ومركّبًا إضافيًّا، فكلّ علم إنّما يحتاج فيه أولاً إلى تحرير اصطلاحه؛ إذ هو السبيل الذي ييسر الاهتداء إلى تحصيله، ولمّا كانت علوم الشريعة متداخلة إلى حدّ ما، كان الاصطلاح في علومها أكثر ما يحتاج فيه إلى تحرير وتحديد، ولا مبالغة في قول القائل: إنّ علوم القرآن أشدّها اشتباهًا على الناظر في العلوم.

1. علوم القرآن مركّبًا إضافيًّا:

أمّا من حيث كونه مركّباً إضافيّاً، فهو اصطلاح شامل لكلّ ما هو من ذات قضايا القرآن العظيم ومسائله:

كناسخه ومنسوخه وعدّ آيّه، وما كان آلة لفهم القرآن وخادمًا له: كأصول الفقه، وأصول التفسير وغيرهما، وكلّ أثر عن فهم معانيه ممّا استنبط منه من علوم بشقيها: الإنساني: كعلوم اللغة والاجتماع والنفس، والتطبيقي: كالهندسة، والطب، وعلوم الأرض وغيرها، وهو ما ذكره العلماء في قولهم: "كلّ علم من العلوم منتزع من القرآن وإلاّ فليس له برهان"[46].

فيُقال في بيان مفهومه: "طوائف المعارف المتصلة بالقرآن، سواء أكانت تصورات أم تصديقات"[47]، وغالبًا ما يظهر المعنى الإضافي سابقًا للمعنى اللقبي الذي يُتعارف عليه عند استقرار العلم، فلا يكون حدًّا على وجه الحقيقة ولا يصطلح عليه، وإنّما هو مفهوم لوحدة موضوع العلم وغاياته.

لذا وسم جماعة من علماء صدر التصنيف تصانيفهم في تفسير القرآن بضميمة "علوم القرآن"، ومن ذلك: الأمد في علوم

القرآن[48]، والاستغناء في علوم القرآن[49]، والبرهان في علوم القرآن[50].

2. علوم القرآن لقبًا:

وهو عين ما يعرف بالاصطلاح، ويراد به ما كان القرآن أصله وموضوعه وإن كان خادمًا له كالتجويد والقراءات وغيرهما، ولعلّ غالب ما يُطالع القارئ في كتب علوم القرآن هو من هذا القبيل، فعرّفه الزرقاني على أنّه:"مباحث تتعلّق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله، وترتيبه، وجمعه، وكتابته، وقراءته، وتفسيره، وإعجازه، وناسخه ومنسوخه، ودفع الشبه عنه"[51].

واعترض عليه بأنّه لا يكون حدًّا تعريف العلم بذكر مسائله وموضوعاته وغاياته[52]، واختار بعضهم تعريفه على أنّه: "علم يبحث فيه عن القرآن الكريم، من حيثيات مخصوصة: كنزوله، وجمعه، وترتيبه، إلى آخر ما يعرض لهذا العلم والذي هو القرآن الكريم"[53].

وهذا التعريف وقع صاحبه فيما ردَّه عندَ مَنْ سَبَقَه، فقد عرّف المصطلح بالمثال كسابقيه، وقوله: "إلى آخر ما يعرض لهذا العلم والذي هو القرآن الكريم" أوقعه في الدور.

وقد صغت من خلال ما تقدّم تعريفًا له ضمنته ما اتفق عليه من قيود له، وفيه أنّ علوم القرآن: "كلّ علم انتظمت مسائله في بيان تاريخ القرآن الكريم، أو الإرشاد إلى فهم معانيه، وردّ الشبه والمطاعن عنه".

"في بيان تاريخ القرآن"، قيد يدخل تاريخه من حيث: نزوله المكان والزمان، والأحرف، وغير ذلك ممّا تعلّق بالتاريخ للذكر الكريم.

"أو الإرشاد إلى فهم معانيه"، قيدٌ يدخل غريبه، ومتشابهه، وغيرهما من العلوم التي لا يظهر المعنى دون التبصر بها، كما أخرج التفسير باعتباره ثمرة لعلوم القرآن لا جزءًا منها.

"ردّ الشبه والمطاعن" يدخل ما كان من علومه للرّد على الطاعنين فيه.

وممّا تقدّم يظهر جليًّا اعتبار العلماء المعنى الإضافي غير مراد عند الحديث عن قضايا علوم القرآن من منظورها الشرعي، وإنّما مرادهم عند ذلك المعنى اللقبي (التدويني) دونما سواه.

المبحث الثاني: طرائق التصنيف ومراحل التأليف

يتطرق جلّ الباحثين عند حديثهم عن علوم القرآن إلى تجلية أول مؤلفات السابقين فيه، ولكنّني وجدت أنّ ذلك لا يجدي نفعًا؛ إذ إنّ بعض المؤلفات التي تذكرها كتب التراجم هي في عِداد المفقود وليس لها وصف تام، فلا تعطي صورة واضحة المعالم، وبعضها وإن وُسِم بلفظ علوم القرآن إلّا أنّه لم يكن يُقصد بتصنيفها العلم على النحو الاصطلاحي الذي يُسعى إلى تحقيق القول في أول مصنفاته[54]؛ إذ إنّ حدّ مراحل التصنيف أمر يلزم لمعرفة مراحل ظهور الاصطلاحات المختلفة في العلم واستقرارها، وغالبًا ما يتم ذلك من خلال التتبع الزمني؛ إذ التصنيف هو: تمحّض قضايا العلم من عموم الاستعمال إلى قصد الإطلاق، لذا يعرّف على أنّه:"علم باحث عن التدرّج من أعمّ الموضوعات إلى أخصّها؛ ليحصل بذلك موضوع العلوم المندرجة تحت الأعم"[55]، إلاّ أنّ واقع ما وصل هذا العصر من مصنفات السابقين، التي يظهر من خلالها تداخل تامٌّ بين أنواع تصانيفهم زمنًا يجعل حدّها بحدود الزمن وتصنيفها لمراحل زمنية أمرًا لا يسلّم به لقائله[56].

لذلك لزم النّظر في جامع بين مراحل التصنيف في علوم القرآن؛ لمّا كان التأليف في علوم القرآن يضارع التأليف في غيره من علوم الشريعة، ولمّا كانت الحاجة للتصنيف في جلّها هي الداعية له العازمة عليه[57]، ومن ذلك ما جاء عن سبب تصنيف الفراء لكتابه (معاني القرآن)، وهو أنّه إنّما كتبه لطلب من أحد تلاميذه[58] قال فيه: "إنّ الأمير حسن بن سهل (ت: 236 هـ) ربّما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن، فلا يحضرني فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولًا أو تجعل في ذلك كتابًا أرجع إليه فعلتُ"[59].

ويجدر القول بأنّ تغاير الحاجة للتأليف في العلوم الخاصة بالقرآن جعلت طرائق التصنيف في علومه مختلفة فيما بينها؛ لذا تجد كلّ مصنّف منها خُطّ بما يخدم كلّ الغرض الذي وُضِع له، فلكلّ مقام مقال، وبذلك ظهرت ثلاث طرائق للتصنيف في علوم القرآن على النحو الآتي:

أولها: جمع مفردات القضية الواحدة.

ثانيها: جمع أصول القضايا المتناسبة.

آخرها: جمع أصول قضايا العلم جميعها.

المطلب الأول: جمع مفردات القضية الواحدة

يعدّ منهج جمع صور القضية الواحدة وإفرادها من أول مناهج التصنيف في علوم القرآن ظهورًا، وهو منبع ما تلاه من أنماط

التصنيف في فنون العلم، وقد امتازت هذه المرحلة بجمع مرويات الصحابة والتابعين فيما من شأنه الإعانة على فهم القرآن ومعرفة الأحكام، أو كان منشأ اختلاف؛ لذا كان أوّل ما صنّف في ذلك مفردات في ناسخ القرآن ومنسوخه، واختلاف مصاحف الأمصار، وعدّ الآيّ، ولعلّ الداعي إلى التصنيف في هذه المرحلة من مراحل تدوين علوم القرآن ما يأتي:

1. الحاجة إلى توثيق طلبة العلم من أصحاب الرحلة لمرويات من تقدّمهم في علوم لا تصدر إلاّ عن النّقل ومن ذلك قول الشافعي: "وكلّ حديث كتبته منقطعًا فقد سمعته متصلًا، أو مشهورًا عمّن رُوي عنه...، وغاب عنّي بعض كتبي، وتحققت بما يعرفه أهل العلم ممّا حفظت، فاختصرت خوف طول الكتاب، فأتيت ببعض ما فيه الكفاية"[60]؛ فظهرت بذلك تفاسير مسندة إلى أعيان الصحابة _ رضوان الله عليهم _ رواها عنهم تلاميذهم ومرويات أسباب النزول، وأخرى في منسوخ القرآن وناسخه.

2. الحاجة إلى فهم معانيه، ورَوْم علماء اللغة الاحتجاج من خلال أساليبه وتراكيبه لمذاهبهم، فظهرت كتب معاني القرآن، وغريبه، وإعرابه، وتطالعك في غالبها آراء منسوبة إلى من تلقى عنه مصنفها، أو من كان مخالفًا له في الرأي مستدلًّا بمفردات ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه لصحّة ما ذهب إليه.

وفيما يأتي ذكر أوائل المصنفات لكلّ نوع من قضايا علوم القرآن، لا على سبيل الحصر بل التنويه للاستدلال:

أولاً: مصنفات في نزوله وعدّه وقراءاته:

لمّا كان أول جهد المسلمين منصرفًا إلى تعليم القرآن بحدي التعليم: الإقراء والكتابة، ظهر ذلك في جمع القرآن على عهد الصديق _ رضي الله عنه _، كما ظهر في نسخه في مصاحف على عهد عثمان _ رضي الله عنه _، وقد توالت جهودهم هذه فكانت بواكير جهودهم في التصنيف والكتابة متعلّقة بضبط المصاحف، واختلاف مصاحف الأمصار، واختلاف القراءات، ومن ذلك:

1. كتب عدّه وتحزيبه:

يعدّ عدّ الآي من أوائل ما تمّ ضبطه في مصاحف الأمصار بعد مرحلة نسخها في عهد عثمان _ ﷺ _ ولكلّ مصر من الأمصار عدّه الذي يعود في أصله إلى رواية عن أحد الصحابة _ رضوان الله عليهم_[61]، وهذه طائفة من المصنّفات في عدّ الأمصار مرتبة وفق تقدّم وفاة مصنّفيها:

1. كتاب العدد لعطاء بن يسار (ت: 103 هـ)، وهو كتاب حوى عدّ أهل مكة[62].
2. كتاب في العدد عن أهل الشام[63] لخالد الحمصي (ت: 103 هـ).

ج. كتاب العدد عن أهل البصرة للحسن البصري (ت: 110هـ)[64].

د. كتاب العدد عن أهل الشام للذماري (ت: 145 هـ)[65].

هـ. كتاب العدد لحمزة (ت: 156 هـ)، وحوى الكتاب عدّ أهل الكوفة[66].

و. كتاب العدد المدني الأول لنافع (ت: 169 هـ)، وله كتاب العدد المدني الثاني (الأخير)[67].

وأمّا تحزيب القرآن وتعشيرُه، فقد استهلّ التصنيف فيه على يد قتادة (ت: 117 هـ) بكتابه "عواشر القرآن" أو "أعشار القرآن"[68]، تلاه الجحدري (ت: 128 هـ) بتصنيف كتاب عدّ الآي والأجزاء عن أهل البصرة[69].

2. كتب اختلاف رسمه وقراءته:

تذكر كتب التراجم والأدلة عددًا من المصنّفات المتعلقة بالرسم والقراءة يواكب ظهورها مطلع القرن الثاني سابقة لعصر الاستقرار، ومن ذلك:

1. عبد الله بن عامر اليحصبي (ت: 118 هـ)، له كتاب"اختلافات مصاحف الشام والحجاز والعراق"، وله "المقطوع والموصول"[70].
2. كتاب في القراءة لابن يعمر (ت: 129 هـ)، جمع فيه ما اختلف فيه الناس فيما وافق الخط في المصاحف المشهورة[71].
5. كتاب الوقوف لشيبة بن نصاح (ت: 130 هـ)[72].
3. نزول القرآن:

تظهر أهمية هذه القضية من قضايا علوم القرآن في تنافس الصحابة _ رضوان الله عليهم _ من قبل في معرفة

ما يتعلّق بنزول القرآن أحوالاً ومكانًا، ولعلّ ذلك جعل نزول القرآن قضية تناولتها كتب الأثر والمرويات، فتطرّقت في طياتها إلى أول ما نزل منه وآخر ما نزل، وأسباب نزوله، وزمن نزوله، ولعلّ كلّ متصدر للحديث عن نزول القرآن لا يستهلّ الحديث بغير أسباب نزوله، فكأنّ ما سوى ذلك من أحوال التنزيل لم يكن محلّ تدارس ومطالعة بينهم؛ وهو رأي ينفيه مطالعة أقدم مصنّف في فهرست العلوم، وهذه بعض مصنّفات تكاد لا تذكر غالبًا متقدمة على ما اعتاد طلبة العلم ذكره في هذا المنوال:

1. كتاب لعكرمة (ت: 105 هـ) في نزول القرآن[73].
2. كتاب في نزول القرآن للحسن البصري[74].
ج. تنزيل القرآن للزهري (ت: 124 هـ)[75].
د. تنزيل القرآن لعطاء الخرساني (ت: 135 هـ)[76].
هـ. أسباب النزول للمديني (ت: 234 هـ)[77].

4. الناسخ والمنسوخ:

يعدّ علم الناسخ والمنسوخ من أوائل العلوم القرآنية التي ظهرت في مصنفات المفسرين، بل هو من العلوم التي سبق ظهورها بحسب مصنفات علوم القرآن ظهور غيرها؛ إذ جاءت الرواية في وصف مصحف علي بن أبي طالب _ ﷺ _ تحشيته بالناسخ والمنسوخ[78]، ومصنفات هذا العلم جاءت تتراءى خلال منتصف القرن الثاني بحسب تراجم العلماء وكتب الفهارس التي أرّخت للعلوم، ومن أوائل مصنّفاته:

1. الناسخ والمنسوخ في كتاب الله لقتادة السدوسي[79].
2. الناسخ والمنسوخ في القرآن لابن شهاب الزهري[80].
ج. ناسخ ومنسوخ القرآن لعطاء الخرساني[81].
د. الناسخ والمنسوخ للكلبي (ت: 146 هـ)[82].
هـ. الناسخ والمنسوخ لمقاتل (ت: 150 هـ)[83].
و. الناسخ والمنسوخ للمروزي (ت: 157 هـ)[84].

ثانيًا: مصنفات غريبه ومجازه ومعانيه:

لم يتخلّف التصنيف في علوم المعنى للقرآن الكريم عن التصنيف في علوم التاريخ له، إذ اسْتُهِل التصنيف في غريبه قبل مطلع القرن الثاني، تلاه التصنيف في معانيه، ثمّ إعرابه ومجازه، ولعلّ الذي يميز التصنيف في علوم المعنى أنّ أوائل المصنّفات فيها ظلّت متداولة ولم تتسرّب جلّها ضمن مؤلفات تلتها، بل إنّ جلّها قد ظلّ متداولًا حتى هذا العصر، وهذه طائفة ممّا ذكرت كتب التراجم وفهارس العلوم:

1. غريب القرآن:

1. كتاب غريب القرآن ابن عباس _ رضي الله عنهما _، بتهذيب عطاء بن أبي رباح (ت: 114 هـ)[85].
2. غريب القرآن لأبان بن تغلب (ت: 141 هـ)[86].87
ج. تفسير غريب القرآن المجيد لزيد بن علي (ت: 121 هـ)[87].
د. غريب القرآن لمؤرج السدوسي (ت: 195 هـ)[88].
هـ. تفسير غريب القرآن لإمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت: 179 هـ)[89].
و. غريب القرآن ليحيى بن المبارك (ت: 202 هـ)[90].
ز. غريب القرآن للأصمعي (ت: 216 هـ)[91].
ح. غريب القرآن لأبي عبيد (ت: 224 هـ)[92].
ط. غريب القرآن لمحمد بن سلام (ت: 234 هـ)[93].

2. معاني القرآن ومجازه:

1. معاني القرآن لواصل بن عطاء (ت: 131 هـ)[94]
2. معاني القرآن للرؤاسي[95].
5. معاني القرآن الصغير ليونس الضبي (ت: 182 هـ)[96].
8. معاني القرآن للكسائي[97].
26. معاني القرآن لقطرب[98].
27. مجاز القرآن لأبي عبيدة[99].

وليست هذه الطائفة من المصنفات هي جميع ما صنّف، ولا كذا أنواع العلوم التي صنّفت فيها؛ إذ إنّ هناك قضايا أخرى تجري على بيان المعنى تناولها العلماء بالتصنيف، ولكنّ الموضع ليس بموضع حصر؛ وإنّما غاية الكتابة بيان تقدّم عصر الكتابة لا غير، وبيان الكتابة الموضوعية التي كوّنت ركيزة لمصنفات التفسير الأولى وشاهد ذلك ثراء مادتها في دقة وجودة نقل في كلّ ما تناولته من قضايا في ثنايا بيان معنى الآيات.

ولعلّ إطراقه في ثنايا كتاب الفهرست تبيّن مدى حرص المتقدمين على دراسة كلّ ما يتعلّق بالقرآن الكريم فتطالعك كتب تذكر لأصحابها أقوالاً في قضايا كانت ولا زالت مثار جدلٍ ومنها قضايا لغة القرآن، ومتشابهه والوجوه والنظائر فيه، وتصاريف الألفاظ في آي الذكر الحكيم ومن ذلك: كتاب لغات القرآن، وكتاب المصادر في القرآن، والتثنية في القرآن للفراء[100]، وكتاب المبرد (ت: 286هـ) الموسوم بـ: الحروف في معاني القرآن إلى طه[101]، وتتميّز هذه المرحلة من التصنيف بالآتي:

1. شمولية الكتابة في مواضيعها؛ إذ هي أصل الابتداء في كتابة علوم القرآن، وغالب القضايا تستوي على سوقها مفردة ثمّ يكتب في الاحتجاج لها وبها، فتذكر مذاهب العلماء فيها مختصرةً مقتصرةً على الأدلة ونماذج الاستدلال.
2. أنّها مرحلة من التصنيف لم تنقطع على الرغم من تقدّمها غيرها من المراحل، ولعلّ الدراسات الحديثة التي واكبت عصر التجديد تبرز ذلك على نحو ظاهر الدلالة في بعض العلوم القرآنية، ومثال ذلك: الإعجاز العلمي، والدراسات المصطلحية[102].

المطلب الثاني: جمع أصول القضايا المتناسبة

مع اتساع المدارس المذهبية ومدارس الفرق ظهرت الحاجة إلى الاستدلال والاحتجاج دون السرد، والاكتفاء بما هو محلّ نزاع في التمثيل؛ لذا ظهرت سمة المناقشات العقلية في مصنفاتهم، ولعلّ مردّ ذلك حاجتهم للدفاع عن القرآن الكريم بردّ مطاعن الطاعنين، والرّد على شبهات أثارتها بعض الفرق كالشيعة عن جمع القرآن والطعن في اختلاف القراءات، يقول صاحب كتاب المباني: "ولكلّ فصل من هذه الفصول كتب ومقالات، اختصرناها في كتابنا هذا...؛ فإنّ الأئمة الماضين قد بالغوا فيها ونصحوا ودفعوا عن كتاب الله – تعالى – ونضحوا"[103] وامتازت هذه المرحلة بظهور أنموذجين للتصنيف، على النحو الآتي:

الأول: مقدمات التفاسير التي حوت أهمّ المسائل التي كانت مدار اختلاف العلماء.

الثاني: مصنفات مستقلة بمسمّى القضايا التي عالجتها.

والذي عليه العمل في هذا المطلب النظر في نماذج شكّلت طور التأسيس لهذا المنحى في التصنيف؛ إذ ليس القصد منه تقصي جميع ما دوِّن على هذا الضرب من التأليف؛ إذ إنّ ذلك شأنٌ بعيد الشأو، وإنّما المراد الوصول لمستكنّات دواعي التغيّر الذي طرأ على تصانيف الأولين في علوم القرآن.

أولاً: مقدمات التفاسير التي حوت أهمّ المسائل التي كانت مدار اختلاف العلماء

لا يختلف اثنان في كون كتب التفسير بمنهجي التأليف فيها المأثور والرأي، إنّما وضعت لبيان مراد الله تعالى وإنّما الاختلاف فيها يظهر باختلاف مناهجها الموصلة للبيان، ولكنّ الاختلاف الذي لا ينظر إليه غالبًا هو اختلاف كتب التفسير من حيث المقدمات التي يُوطئ بها المفسرون تفاسيرهم؛ فهي في غالبها ترسم ضوابط عملهم ظاهرًا، وتنقل الحال الذي كان عليه الدرس القرآني، فيمكن من خلالها سبر أبعاد القضايا التي كانت محلّ جدل بين العلماء حينها، كما أنّها بذلك تجمع كمًّا لا بأس به من الآراء والحجج التي صارت فيما بعد عمدة ما جَمَع المصنفون في المرحلة التالية لها، ولعلّ الكلام يستقيم بالنظر في أقدم تفاسير تلك الحقبة.

1. يحيى بن سلاّم (ت: 200 هـ): ويقدم لتفسيره بتوطئة[104] أشار فيها إلى نسخ عثمان _ رضي الله عنه _ لمصاحف الأمصار، تلاه بذكر الخبر عن العرضة الأخيرة مشيراً إلى علاقتها بالقراءات، ثمّ تناول الحديث عن أسماء سور القرآن وترتيب الآي والسور، وهو في أثناء ذلك لم يغفل المكيّ والمدني مشيرًا إلى ضابط القول بمكيّة أو مدنية السورة أو الآية عند الحكم عليها، ومن ثمّ تابع يحيى بن سلام ما ذهب إليه مقاتل من ذكر لعلوم المعنى، إلاّ أنّه صرّح بأنّ تلك القضايا والأنواع هي من لوازم الانتصاب للتفسير، وأنّه لا معرفة لمعاني الذكر الحكيم دون معرفة بهذه القضايا[105].

2. أبو جعفر الطبري: لم يغفل الطبري في تفسيره ما سار عليه ابن سلاّم، فذكر في مقدمته جملة من قضايا علوم القرآن التي كانت ولا زالت محلّ اختلاف بين العلماء، إلاّ أنّ النقد والتحليل كان ظاهرًا ماثلًا في كل ما ذكر، فتناول فيها ذكر المعرب وما قيل في ورود ألفاظ بلغات غير عربية في القرآن الكريم وجلّى القول فيه ثمّ ما لبث أن أدار نقاشًا بعيد الشأو في لغات العرب التي نزل بها القرآن، مبيّنًا رأيه في قضية الأحرف السبعة، بل وآراء غيره فيها محتجًّا عليهم مفنّدًا أقوالهم ثمّ عرض لبيان معنى أسماء القرآن وسوره وآياته وهو نوع من أنواع علوم القرآن أصالة[106].

3. مقدمة ابن بسطام (ت: 425 هـ): جعلها مصنفها ابن بسطام[107] في عشرة فصول، بدأها بذكر ترتيب نزول القرآن ومكيه ومدنيه، ثمّ تناول جمع المصاحف بالذكر من حيث سبب الجمع وكيفيته، وجعل الفصل الثالث في بيان أنّ القرآن كلام الله ردًّا على المخالفين، أمّا الفصل الرابع فجاء في ذكر الروايات المحتجّ بها على وقوع النسخ وعنون هذا الفصل بقوله: بيان ما ادعوا على المصحف من الزيادة والنقصان والخطأ والنسيان والكشف عنها، وعقد فصلًا تلا ذلك في اختلاف مصاحف الأمصار كتابة، وأعقبه بفصل في اختلاف القراءات، وعدّ منشأ الاختلاف فيها ثلاثة مناحٍ، هي: ما اختلف باختلاف النزول، وما اختلف من القراءات لنزوله على لغة ثمّ خرج بعض القراء عنها إلى لغة أخرى، وأن يكون الاختلاف لغلط وقع من القارئ[108] وجعل ما تلا ذلك فصلين في بيان معنى التفسير والتأويل، وذكر من تحرّج منه وأنكره، أمّا الفصل التاسع فعقده لبيان معنى نزول القرآن على سبعة أحرف، وقد ذكر في ذلك ما ورد عن العلماء قبله، وختم بفصل في ذكر تحزيب القرآن وتعشيره، وعدّ آي القرآن وحروفه وكلماته.

4. الماوردي (ت: 450 هـ): ذكر الماوردي في مقدمة تفسيره حديثًا عن معاني لفظ القرآن، كما بيَّنَ معنى الآية والسورة واشتقاقهما، وسرد آراء العلماء في بيان الأحرف السبعة دون ترجيح، والحق أنّ مقدمته قد قدّمت إضاءة فريدة تتصلُ بما جال بين علماء الفرق الإسلامية من سجال حول إعجاز القرآن، وقد حظيت هذه القضية في مقدمته بما لم تحظَ به عند سابقيه من ذكر، وتفرّدت عن غيرها من القضايا التي حوتها بالاحتجاج والترجيح[109].

5. ابن عطية (ت: 542 هـ): لم يخالف ابن عطية في (المحرر الوجيز) من سبقه في تقديمه لتفسيره فعرض المصنف فيها جِماع ما استقرّت عليه قضايا علوم القرآن بين المصنفين قبله، وقد أفاض في مقدمته بذكر ما سُبق إليه، فلم يكتفِ بذكر الآراء وحصر الأسانيد، بل تعدّاها ليبين رأيه في كلّ مسألة ويفصّل رأي من سبقه وجاء فيها بعد ذكر فضل القرآن والحديث عن التفسير في فضله والجرأة عليه، ذكر علوم القرآن بترتيب لا يبارى في نسقه، حيث قدّم الحديث عن نزول القرآن على سبعة أحرف على ما سواه، والذي هو عمدة مدار اختلاف القراء عند الحديث عن جمع عثمان _ ﷺ _، ومنه انبرى للحديث عن مراحل جمع القرآن وتحزيبه وإعجامه وشكله، ثمّ أدار الحديث عن المعرّب فيه مبينًا رأيه الذي ترجّح له، ولمّا كان الحديث عن المعرّب مدخلًا لمن قال بنقض الإعجاز في القرآن الكريم، كرّ عليه بذكر باب الإعجاز الذي جعل في إثره بابًا بيّن فيه أسلوب الإعجاز بالإيجاز في القرآن الكريم.

6. القرطبي: تعدّ مقدمة القرطبي من أوسع مقدمات التفسير، ولست أُبالغ إن قلت: هي حتف لشوارد قضايا علوم القرآن؛ إذ شملت بين طياتها جلّ قضاياه خطا فيها على نهج من تقدموه وأضاف فيها أبوابًا لم يسبق إليها، وجاءت مستهلّة بذكره لفضائل القرآن وكيفية تلاوته، وما ينبغي لصاحب القرآن أن يأخذ به نفسه، وما يلزم قارئه وحامله من تعظيمه، وحذر فيها من الرياء أن يكون خلقًا له فيه، وعرّج على التفسير والتحذير من الجرأة عليه لمن لا علم له به ومراتب المفسرين للذكر الحكيم، ثمّ استهلّ الحديث عن علوم القرآن بذكر الأحرف السبعة وما جاء فيها من أقوال مرجّحًا فيها ما رآه من معنى الأثر، ثمّ استعرض جمع القرآن بمراحله الثلاث، غير مغفلٍ الحديث عن حفاظ القرآن من الصحابة، الذي جعله الطاعنون شبهة تلوكها الألسن، ثمّ عرض لترتيب آي القرآن وسوره وإعجامه وشكله وعدّ آيه وكلماته، ثمّ عرض لمعنى السورة والآية والكلمة والحرف، ثمّ عقد بابًا للمعرّب في القرآن مرجّحًا بين الأقوال، ثمّ تناول إعجاز القرآن، ثمّ عقد بابين لم يسبق إليهما: الأول جعله في التنبيه على الوضع في فضائل السور، والآخر في الرّد على من خالف المصحف ومن طعن فيه[110].

ولا أبالغ إن قلت: إنّ القرن الثامن كان شاهدًا على استقرار علوم القرآن؛ إذ تُطالع الناظر في تآليفه مقدمات فصّل أصحابها بين مختلف العلوم، وبوّبوا لذلك تبويبًا لم يكن عند سابقيهم، والذي يستوقف الباحث من مقدمات تفاسيرهم مقدمتان، وهما: مقدمة تفسير ابن جُزّي الكلبي (ت: 741 هـ)، ومقدمة تفسير ابن كثير (ت: 774 هـ)

7. ابن جزّيّ الكلبي: قسّم ابن جزّيّ مقدمته إلى مقدمتين: الأولى منهما جاءت في اثني عشر بابًا بعضها؛ هو عين علوم القرآن، ومن ذلك: الباب الأول، فقد جعله في نزول القرآن أوله وآخره وجمعه وإعجامه وشكله، ثمّ في أسمائه وأصل اشتقاقها، أمّا الباب الثاني منها فقد كان في ذكر المكيّ والمدني وخصائص كلّ منهما والباب السابع منها ذكر فيه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم وأنواعه، وعرّج على بعض آي القرآن التي ذكر ورود النسخ على حكمها، أمّا الباب الثامن فوسمه بقوله: جوامع القراءة، وهو على نوعين: مشهورة، وشاذة وفصّل في ذكر ما يتعلّق بالقراءات، وجاء الباب التاسع منها في ذكر الوقف ومذاهب العلماء فيه، أمّا الباب الحادي عشر فقد جعله في إعجاز القرآن وإقامة الدليل على أنّه من عند الله – سبحانه –، وختم مقدمته الأولى في بابها الثاني عشر بذكر فضائل القرآن، وقد أشاحت هذه المقدمة بذكر مصطلح القراءات الذي لم يرد عند سابقيه على المعنى الاصطلاحي، بل ميّز بينها دون تردد فأظهر أنّها استقرّت بين متواتر في الأمصار وشاذ لم يستوفِ شرائط القبول[111].

8. ابن كثير: وقد تناول في مقدمته الحديث عن نزول القرآن ثمّ الحديث عن جمعه كتابة وحفظًا، وقد عرض إلى

نزول القرآن على سبعة أحرف وفصل في ذكر أقوال العلماء وفرّق بينها وبين القراءات، تلاه الحديث عن ترتيب القرآن سوره وآياتِه، ثمّ انتقل إلى إعجام المصحف وشكله، وتحزيبه وتعشيره، ثمّ عرض للقراء من أصحاب الرسول _ ﷺ _، ومن ثمّ ذكر فضائل القرآن، وختم كلّ ذلك بالحديث عن عدّ آي القرآن وكلماته وحروفه، ومعنى لفظ سورة وآية[112].

وبتتبع مقدمات كتب التفاسير التي اهتم مصنّفوها بعرض علوم القرآن في ثناياها، يظهر جليًّا أنّها تؤرخ على

نحوٍ منقطع النظير لما ظهر من الجدل في قضايا الدرس القرآني؛ لذا تجد مقدّمة الطبري في جامعه وإن كانت جامعة لفنون شتى من علوم القرآن قاصرة عن جميعها؛ إذ هي أنموذج يبين حال الدرس القرآني في وقتها فقد كان همّه فيها النظر في قضية شغلت أهل العلم في عصره وكانت مثار جدلهم وهي قضية الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات، وإن كان تعرّضه للحديث عن القراءات لم يكن بزخم تعرّضه للحديث عن الأحرف السبعة ولغة القرآن؛ ولذا أشاح الماوردي بنظره عن التحليل في قضايا سردها وكان لها حظ من التحليل والترجيح عند من سبقه، ليلتفت إلى دراسة الإعجاز؛ فقد كانت هذه القضية لازمة عصره، وفيها كانت تدور رحى مجالس العلم، أمّا مقدمة القرطبي فهي معلم يشير إلى أصناف الطاعنين في القرآن الكريم وشبهاتهم التي اتكلوا عليها فهو أحد أعلام عصر علت فيه سنابك أهل الكفر في ربوع بعض أمصار الإسلام.

ثانيًا: مصنفات مستقلة بمسمّى القضايا التي عالجتها

ظهرت مع منتصف القرن الثالث نوع من طرائق التأليف في علوم القرآن يختلف عن بداية التصنيف فيه، إذ جمعت نظائر متعددة تحت مسمى قضية واحدة بجامع جهة بعينها[113]، وتعدّ هذه الطريقة مقدّمة التصنيف على المعنى الاصطلاحي، وبرزت فيه مصنّفات هي عمدة في بابها، ومن ذلك:فهم القرآن للمحاسبي (ت: 243 هـ)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت: 276 هـ)، والانتصار للباقلاني (ت: 403 هـ)، وغير ذلك كثير وفيما يأتي بيان ذلك في بعضها:

1. فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام: من مصنّفات مطلع القرن الثالث، ويمثل الكتاب دراسة استقصائية لفضل القرآن وفضائله، وفضل صاحبه، وذكر عناية المسلمين به، جمع فيها صاحبها كلّ ما تعلّق بالمصحف؛ فتتبّع من خلالها تاريخ نزوله، ومراحل كتابة القرآن حتى استقراره بإدخال الزينة عليه، متناولًا آراء العلماء في كلّ ذلك، والجامع بين حديثه عن الأحكام والعرض التاريخي لكتابة المصحف أنّ كلّ ذلك متعلّق بالمصحف من جهة مغايرة للأخرى فلزم الجمع ليكون المؤدى تامًّا[114]، بدأ بفضل تعلّمه وتعليمه والاستماع إليه والسعي في طلبه وما يستحبّ لقارئه، ثمّ ختم كلّ ذلك بحكم تعليمه للكفار وحمله إلى بلاد الكفر، وحكم الاستئكال بالقرآن الكريم، ثمّ عرض للحديث عن فضائل سوره وآياته، وذكر في ذلك طائفة من السور والآيات التي ورد في شأنها أثر، وأتبعَ ذلك الحديث عن جمعه وكتابته في عهد الرسول _ ﷺ _ والصحف والمصحف، وعرض لطائفة من القراءات المخالفة للرسم الواردة عن أعيان الصحابة وعنون ذلك بقوله: "باب في الرواية في الحروف التي خولف بها خط الخط في القرآن"[115]، ثم ذكرَ ما رفع من القرآن بعد نزوله، وهو باب يعرض للمنسوخ تلاوة في غالبه، ويعدّ الباب الذي عقد لبيان ما اختلفت فيه مصاحف الأمصار أقدم ما وصل في هذا الجانب وأقربها عهدًا بالمصاحف العثمانية، عرض فيه لاختلاف خط المصاحف العثمانية ومواضع الاختلاف، ثمّ عرض لذكر لغات العرب التي نزل بها القرآن الكريم، وذلك بعرضه للآثار الواردة في نزول القرآن على سبعة أحرف، ثمّ بيّن فضل معرفة لغة القرآن بذكر آثار تحث على تعلّم إعرابه، وأعقبَهُ بيان استحباب العناية بأخذه عن أهل العلم، ثمّ عرض لذكر أماكن نزول القرآن وأوّل ما نزل منه وآخر ما نزل، ثمّ عقد أبوابًا منفصلة في تأويل القرآن وحكم ذلك وأقوال أهل العلم فيه، وفي كتمان تلاوة القرآن، والاسترقاء والاستشفاء به، وبيع المصحف وشرائه، وأحوال المسلم مع القرآن الكريم، ثم عقد أبوابًا في بيان نقطه وتعشيره وتحزيبه ووسائل تحليته وما في ذلك من الرخصة والكراهة ومذاهب العلماء في ذلك، وما يستحبّ من عظم حجمها وما يكره من صغره، وختم كتابه بباب في حكم المصحف للمسلم على غير طهور والمشرك.

2. فهم القرآن للمحاسبي: يعدّ فهم القرآن من أوّل المصنّفات التي تظهر الخلاف مع المعتزلة والشيعة في جانب فهم القرآن وبيانه، وما يجوز عليه وما لا يجوز، وهذا الخلاف غالبًا ما يرد ذكره في كتب الاعتقاد، إلّا أنّ (فهم القرآن) قد جلّى جانبًا من ذلك بيّن فيه الأصل في قول من تصدّر لتفسير القرآن الكريم وأصل الزلل في تفسير كتاب الله، وقد عقد في ذلك أقسامًا صدّرها بذكر فضائل القرآن، وهو عنوان ضمّنه فضل فهم القرآن وفضل العمل به وفضائل قرائه وحفاظه مستدلًّا على ذلك بخالص الآثار، ثمّ عرض إلى فقه القرآن من منظور المتعبّد الزاهد لا من منظور المجتهد في بيان معانيه وجعل فهمه منوطًا بالاشتغال به وتعلّق القلب به دون سواه، ثمّ عرض للمتشابه فذكر أقوال الصحابة والعلماء في معناه، ولمّا ذكر من معانيه المنسوخ تلاه بذكر ما يجوز فيه النسخ وما لا يجوز، وتحدّث فيه عمّا يقع فيه النسخ وعمّا تعلّل به بعض المخالفين، وبيّن أنّ النسخ لا يكون في أسماء الله سبحانه ولا صفاته وأنّه لا يرد على الأخبار، ثم عقد عنوانًا للردّ على المعتزلة فكان يذكر أصولهم[116] ويردّ عليها، وعنون ذلك بـ"مع المعتزلة دفاعات وإلزامات"، ثمّ عقد عنوانًا في ذكر الناسخ والمنسوخ من الأحكام ذكر فيه سبيل معرفة الناسخ من المنسوخ؛ ولذا تعرّض للمكي والمدني، وفي بيانه للنسخ قسَّمَهُ أبوابًا هي في حقيقتها اختلاف العلماء في أحوال اختلاف الأدلة، وما يكون به النّسخ، وختم كتابه بقسم تحت عنوان: أساليب القرآن: تحدّث فيه عن التقديم والتأخير، والإضمار، والحروف الزوائد، والمفصّل والموصول، وهذا الكتاب اعتبره فاروق حمادة أوّل مصنفات العلم[117]، إلّا أنّه وبالنّظر في الكتاب، فإنّ الذي ذهب إليه فاروق حمادة لا يُسلّم به فقد جاءت علوم القرآن عنده عرضًا للردّ على المخالف، والكتاب في جلّه مصبوغ بصبغة الاحتجاج لعقيدة أهل السنة، ويظهر ذلك من خلال:

1. جاء المكي والمدني فيه عَرَضًا، أمّا ما يجوز فيه النّسخ وما لا يجوز فقد عقده للردّ على الأشاعرة والمعتزلة في باب الأسماء والصفات.

2. ذكر في تقديمه للمحكم والمتشابه أنّ طلب الفهم يحتاج معرفة أمور، منها: المحكم والمتشابه والمنسوخ والمقدم والمؤخر، والخاص والعام، وغريب اللغة، والأمثال[118]، ولكنّه لم يتعرّض لبعضها بالشرح والبيان كالغريب والأمثال، بينما عقد جزءًا من كتابه للردّ على أصول المعتزلة وبيان فساد استدلالهم بالقرآن الكريم، وكيف كان ذلك فهمًا سقيمًا منهم.

لذلك لا يمكن القول بأنّه كان قاصدًا التأليف في علوم القرآن؛ إذ اكتفى بذكر ما يخدم احتجاجه على المخالف من العلوم.

3. تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: الناظر إلى مشكل القرآن لابن قتيبة من حيث اختيار قضاياه لن يفوته أن يلحظ أنّها ليست في مستقر الحال من المشكل اصطلاحًا، ولكن التسمية تصدق عليها مفهومًا لما تلبست به تلك القضايا التي حُمّلت بها طيات الكتاب من إشكال يرد على العقول، فجمع بجامع الإشكال بين خمسة موضوعات دار عليها تصنيفه، وهي: القول في وجوه القراءات، وما ادعي من اللحن في القرآن، ثمّ ذكر ما ادعوا من التناقض والاختلاف في القرآن الكريم، وأشار إلى المتشابه في القرآن الكريم، وختم كلّ ذلك بذكر الألفاظ التي ادعي بها فساد نظم القرآن الكريم، ولعلّ قول ابن قتيبة في مقدمته كافٍ ليبين ذلك، حيث قال: "وقد اعترض كتاب الله بالطعن ملحدون ولغوا فيه... بأفهام كليلة، وأبصار عليلة، ونظر مدخول، فحرفوا الكلام عن مواضعه وعدلوه عن سبله، ثم قضوا عليه بالتناقض، والاستحالة، واللحن، وفساد النظم، والاختلاف"[119].

4. الانتصار للباقلاني: طاف فيه الإمام مع أصناف الشبه التي كانت زمانه مدونًا الرد عليها، ولم يترك قولاً للمعتزلة أو الشيعة في القرآن الكريم إلاّ حجّه وردّه، يقول في ذلك: "وقد رأيت أن نبدأ بذكر جمل ما نذهب إليه في نقل القرآن ونظمه، وقيام الحجة به، وما يقوله المخالفون، ثم نشرع في حجاجنا ونقض أقاويل مخالفينا وعللهم"[120]؛ ولذلك حوى كتابه مسائل عدّة في قضايا مختلفة من قضايا علوم القرآن؛ بعضها يختص بعلوم الرواية كالحديث عن جمع القرآن، وبعضها في الدراية كحديثه عن نظم القرآن وإعجازه، والرابط بين جميعها أنّها كانت عمدة المخالف للطعن في الكتاب العزيز؛ ولذا كان كتابه عمدة في الرد على أصناف الملحدين فاستهلّ كتابه بذكر ما اعترضوا به من شبهات على مصحف عثمان _ ﷺ _، ثم بيّن فيما تلاه أنّ الاعتبار في العلم صحة النقل، وتبعه بباب في بيان حكم البسملة والمعوذتين ودعاء القنوت، وترتيب سور القرآن ونظمه، وذكر أول ما نزل منه وآخر ما نزل، ثم ساق الحديث عن الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها وما يرد عليه من مطاعن في القرآن على لسان المعارض، وأعقب حديثه عن الأحرف السبعة ببيان القول في معنى القراءات السبع، ثمّ بيّن ضعف حججهم باعتمادهم على الشاذّ من القراءات والآحاد من الروايات، ثمّ جاء على ذكر النسخ في القرآن، وقد أدخل سلامة النظم واتساقه ضمن ضوابط الحكم على ما ورد من مرويات نسخ التلاوة، وما تلاه من أبواب جعله في ذكر ما أورده الطاعنون في القرآن من شبه مردّها اللغة والرّد على ذلك، ثم أنهى كتابه بالحديث عن فوائد التكرار في القرآن والرد على من قالوا بأنّه نقيض للفصاحة.

وبهذه الطائفة اليسيرة من التصانيف يظهر بما لا يدع مجالًا للشك اعتماد علماء الإسلام على ما يعرف في هذا العصر بالكتابة البحثية، التي هي شاملة للقدر المشترك لكلّ مسائل قضية بعينها، ومزيَّةُ هذا النوع من الطرح التقصي في الجمع دون الاقتصار عليه؛ إذ تخضع مروياتهم واستدلالاتهم لنقاش فكري معمّق صاحب ظهورها ظهور مدارس أهل الكلام.

المطلب الثالث: جمع أصول قضايا العلم جميعها

لا يسلّم لمن رأى بادئ الظن تأخر القصد للتصنيف في علوم القرآن ابتداءً، مع ما بيّنت من ذكر اهتمام المتقدمين بأصول قضايا علوم القرآن، ولكنّ التصنيف في قضايا العلم مجتمعة بما ينطبق والمعنى الاصطلاحي المتأخر عمومًا إذا ما ألزم الباحث نفسه بالتطابق التام بين موسوم التصنيف ومظنون محتواه يمكن التسليم به[121] وفي ذلك يقول الزركشي: "وممّا فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علومه، وكما وضع الناس ذلك بالنسبة إلى علم الحديث فاستخرت الله تعالى _ وله الحمد _ في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه وخاضوا في نكته وعيونه"[122].

وقد رصدت في بيان ذلك كتابات من سبقوني فوجدتهم مختلفين فيما بينهم بحسب ما توافر لهم من قرائن المعرفة وقت إعدادهم لدراساتهم، ولست ألتزم بذكر جميع ما قالوا فبعضها ظاهر الخطأ[123]، وغاية ما أريد الوصول للكتاب الذي يصدق عليه القول بالأولية، ومن المصنفات التي لن يخرج القول عن أحدها، ولا يمكن للباحث أن يتجاوز القول في هذا المنحى دون أن يعرض لها، ما يأتي:

1. الحاوي في علوم القرآن لابن المرزبان (ت: 309 هـ)، وقد اختار صبحي الصالح (ت: 1407 هـ) أنّ هذا الكتاب هو أوّل مؤلف يعالج القضايا القرآنية باصطلاحها الصريح[124]، وتابعه في ذلك فهد الرومي[125]، وقد اعتمد كلاهما على ما ذكرت كتب الفهارس والتراجم، ولا يسلّم لهذا القول لأمور، منها:

1. ورد في ترجمة ابن المرزبان ذكر الكتاب ثمّ ذكر عدد مجلداته التي ذكر أنّها سبعة وعشرون جزءاً[126]، وهي من السعة التي تجعله للتفسير أقرب، فقد وردت تفاسير عدّة تضمّنت عناوينها لفظ علوم القرآن، بعضها قريب العهد منه، ومنها: "المختزن في علوم القرآن" للأشعري، و"الاستغناء في علوم القرآن" للأدفوي، بل بعضها بعيد العهد عنه، ومنها: "التسهيل لعلوم التنزيل" لابن جزيّ، و"الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي (ت: 756 هـ)، وهذا يجعل تضمين تسميته وإن كان تفسيرًا "علوم قرآن"

أمرًا كما ورد على غيره يرد عليه[127]، وإن كان ذلك كذلك انتفى عنه في تأليفه القصد لعلوم القرآن بعينها ولا يعدّ تصنيفًا ما كان عرضًا؛ إذ إنّ ذلك يخالف ما تواضع عليه أهل الاصطلاح في تعيين مفهوم التصنيف والتأليف[128].

2. عظم حجمه يدلّ على ثرائه وتنوع موضوعاته، ومن المعلوم أنّ العلوم جميعها لا تقوم لها سوق حتى تمرّ بمراحل تنضجها، فإنّما تزداد العلوم بتلاحق الأفكار[129]، ولا يستقيم أنْ يكون أول مصنّف في العلم على هذا النحو من السعة[130].

5. إن سلّمنا بدخول التفسير تحت طائلة مصطلح علوم القرآن فلا يُسلّم لهم قولهم إن كان اختيارهم له لتقدّم زمان إطلاق اللفظ على المصنّف مقارنة بغيره، فقد تقدّمه كتاب "الزمام في علوم القرآن" لأبي عبد الله محمد ابن زيد الواسطي (ت: 307 هـ) [131].

2. عجائب علوم القرآن ونُسب لابن الأنباري (ت: 328 هـ)، وهو قول جنح إليه حسن عتر في مقدمته لتحقيق كتاب "فنون الأفنان" بالنظر في موضوعات الكتاب إذ كانت أكثر اتساعًا، وأمّا نسبته إلى ابن الأنباري فقد اعتمد فيها على عنوان المخطوط بحسب تصنيف مكتبة البلدية بالإسكندرية[132]، وهو قول جانبه الصواب وردّه جماعة من الباحثين، وأوّل من حقق القول في نسبته له وقطع بعدم صحتها خالد السبت[133]، وقد نظرت في كتب الطبقات والتراجم للمتقدمين فلم أجد من نسب لابن الأنباري كتابًا بهذا العنوان، ويمكن ردّ عوامل الخطأ في هذه النسبة إلى ما يأتي:

1. الاعتماد على فهارس المخطوطات بالمكتبات دون الوقوف على أصل المخطوط؛ وبذا يَقْصُر عمل الباحث عن تحقيق نسبة المخطوط لمن نسب إليه[134]، وقد جعل حازم حيدر أصل اللُّبس الذي رافق ذكر هذا الكتاب اعتماد صانع فهارس مكتبة بلدية الإسكندرية على استقراء أول فصول الكتاب التي تكرّر فيها ذكر ابن الأنباري[135].

2. الاعتماد على كتب التراجم المتأخرة التي تجعل جزءًا من مصادر معلوماتها معتمدًا فيه على فهارس المخطوطات للمكتبات عند الإحالة إلى مؤلفات أحد المصنفين القدماء[136].

1. التنبيه على فضل علوم القرآن لأبي القاسم النيسابوري (ت: 406 هـ)، وهو كتاب مطبوع متداول حُقق لمرتين، الأولى كانت على يد محمد عبد الكريم الراضي[137]، ضمن مجلّة المورد، والثانية على يد نورة الورثان تحت عنوان: التنزيل وترتيبه[138]، وقد أشار مصنفه في مقدمته إلى قصد التصنيف في علوم القرآن حيث قال: "إنّ من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته وترتيب ما نزل ابتداءً ووسطًا"[139]، ولكنّ الكتاب اعتراهُ النقص إذ قال في معرض حديثه عن نزول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[لقمان، الآية:27]: "فأمّا خطاب الآية فلأهل مكة، والمراد كل منعم عليه ومسخر له، وهذا من الخاص الذي معناه عام، وسنذكره في موضعه إن شاء الله"[140]، والموجود من كتابه لا ذكر فيه لما نبّه إلى أنّه سيتناوله بالذكر فيما يأتي من موضوعات الكتاب.

2. فنون الأفنان لابن الجوزي (ت: 597 هـ)، وهو اختيار ذهب إليه عبد الوهاب غزلان؛ إذ اعتبر ابن الجوزي أوّل من جمع الأبحاث القرآنية التي يصدق عليها الإطلاق اللقبي للعلم في مصنّف واحد بهذا الاسم[141] تناول فيه ابن الجوزي في اثني عشر بابًا قضايا جلّها أصول في علوم القرآن، فبدأ بذكر فضائله، ثمّ أقوال العلماء في كون القرآن غير مخلوق، ثمّ باب في نزول القرآن على سبعة أحرف، ثم آخر في ذكر كتابة القرآن وهجائه، تلاه ذكر عدّ سور القرآن وآياته وكلماته، ثمّ باب في بيان مكيّه ومدنيّه وضوابط ذلك، ثمّ باب في بيان لغات القرآن الكريم، ثم ذكر بابًا في بيان الوقف والابتداء وآدابه، ثمّ عقد بابًا في الياءات المحذوفة ثمّ عقد بابًا في التفسير والنّسخ والمحكم والمتشابه، ثم قسّم المتشابه أبوابًا فصل في ذكر كلّ منها[142].

وقد ظهر لي باستقراء كتب التراجم كتاب للقاضي أبي الفرج (390 هـ) بعنوان: "البيان الموجز عن علوم القرآن المعجز", وقد أشار صاحبه إلى بعض موضوعاته، فذكر أنّه تناول فيه معنى الآية مفصّلًا واختلافهم في المعرّب، وبلاغة القرآن وأساليبه، وقراءاته، وعرضه لهذه القضايا على الذي يظهر من كلامه أنّه عرض لموضوعات لا عرض تفسير[143].

وقال في حديثه عمّا تكون به الحجة على الخلق في بعث الأنبياء: "وله في إعجاز القرآن وصحة شهادته بالصدق للنبي _ صلى الله عليه وسلم_، وأنّه لكلام يبعد من إطلاق مثله من صحت فطرته وسلمت من التعصب... وقد حكيته على جهته في معناه ولفظه في غير موضع من ذلك كتابنا المسمى البيان الموجز عن علم القرآن المعجز، وليس كتابنا هذا من مواضع البيان عن ذلك والاشتغال بحكايته وإيضاح القول في وتبيين فساده"[144] وقال في خصّه أساليب القرآن بالذكر دون غيرها من سبل التفسير: "ولم تزل العرب تفتخر بما أتاه الماضون من آبائهم، وتتمادح وتتعاير به، وينسبونه في ألفاظهم إلى أنفسهم في أشعارهم وخطبهم لهذا المعنى، وهذا مذكور على استقصاء بشواهده في كتابنا المسمى البيان الموجز عن علوم القرآن المعجز."[145]، وقال في اختلاف القراءات وأثرها في اختلاف وجوه الإعراب والمعاني: "واختلف في علل إعراب هذه القراءات، وفي علة فرق في الإعراب بين بعضهما وبعض اختلاف يطول شرحه، وليس هذا موضع ذكره، ونحن مستقصو القول فيه عند انتهائنا إليه من كتابنا المسمى البيان الموجز

في علم القرآن المعجز"[146]، وقال عن اختلاف العلماء في المعرب: "وفي القرآن عدد من الكلم نسبه بعض أهل التأويل إلى لغة بعض أمم العجم وأنكر هذا بعضهم، وذهب إلى اتفاق لغتين فيه أو لغات كثير منهم، وهذا ممّا بياننا مستقصى فيه في كتابنا المسمى كتاب البيان الموجز عن علوم القرآن المعجز".[147]

والنّظر فيما ذكره المعافى عن كتابه: "البيان الموجز" يمنع القول بتقدّم غيره عليه، فقد أشار إلى علوم بمسمياتها الاصطلاحية التي استقرّ عليها العلم وأشار إلى تقاسيم ذلك، ومعلوم أنّ غاية ثبات التصنيف تظهر في أمرين: ثبات المصطلحات، وتجليّ التقسيمات.

ولعلّ ضياع الكتاب كان سببًا في عدم الأخذ منه، وجاز أن يكون انشغال صاحبه في القضاء سببًا في عدم وصول مادة الكتاب العلمية إلى طلاب العلم زمانه.

الخاتمة: بعد استعراض الموضوع خلص الباحث إلى النتائج الآتية:

1. ليس الأصل في تدوين علوم القرآن تدوين علم التفسير، وإن كانت مصنفاته أول مظاهر المصنفات الجامعة لأنواع علوم القرآن، ذلك بأنّها تطبيق لمسائل العلم ومنطلقه في بيان المعنى، دلّ على ذلك ثبوت تقدّم الكتابة في علمي القراءات والعدد عمّا سواه من العلوم.
2. تميزت مراحل التصنيف في علوم القرآن بالتراتبية التي ترتكز في غالب الأحيان على تغاير الحاجة للتصنيف، وقد ظهرت مصنفات علوم القرآن على ثلاث طرائق، هي: مصنفات جمعت مفردات قضية واحدة، ومصنفات جمعت أصول قضايا متناسبة، ومصنفات جمعت أصول قضايا العلم.
3. تميزت المرحلة الأولى من التصنيف في علوم القرآن بميزتين، هما: شمولية الكتابة، وأنّها أصل لما بعدها من المراحل باعتبار توافر روايات الاستدلال من حيث الاحتجاج والمعارضة لأعيان أهل العلم، وتعدّ هذه المرحلة مرحلة غير منقطعة تمرّ بها كل قضية من قضايا العلم _ علوم القرآن وغيرها _.
4. مع بداية القرن الثالث ظهرت مصنفات جمعت قضايا في علوم القرآن، جمعها جامع اشتراك نسبي، يمكن من خلالها استجلاء القضايا الرئيسة في الدرس القرآني لكل زمن من الأزمنة بالنظر في القضية التي تكون حاضرة في مصنفات زمن بعينه، ولخضوعها لمنهج التمثيل والقصر تعدّ أنموذجًا دالًّا على تاريخية الكتابة البحثية، وقد برز هذا النوع من الكتابة في مقدمات التفاسير.
5. الاختلاف في أولية كتاب بعينه في التصنيف الاصطلاحي لعلوم القرآن مردّه سعة المعنى الاستعمالي الذي واكب بداية الكتابة في العلم من جهة، واختلاف العلماء في مراعاة القصد إلى التصنيف من جهة أخرى وكذلك اختلافهم في عدّ التفسير ثمرة لعلوم القرآن أو علمًا من علوم القرآن، فمن قال بالثاني حكم بأولية التصنيف لمصنفات عدّها أصحاب الرأي الأول من التفسير، وإنّما ذكرت علوم القرآن فيها عرضًا خدمة للمعنى.
6. يمكن اعتبار كتاب الموجز في علوم القرآن المعجز للقاضي المعافى أوّل كتب العلم على المعنى الاصطلاحي.

التوصيات:

1. الاهتمام بالدراسات التاريخية في علوم القرآن لأنّها تبيّن مراحل بناء العلوم القرآنية ممّا يجعل مخرجات نتائج أي دراسة تبنى عليها ذات معيارية صادقة.
2. رعاية دراسات تستقصي مؤلفات العلم المفقودة لتكون عينة الدراسة صادقة في الحكم على تاريخ التصنيف في العلم.

الهوامش

(1) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ط: بلا، (تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي)، دار الهلال ت ط: بلا، (علم)، (2/ 152).

(2) ينظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، ط: بلا، (تح: عبد السلام هارون)، دار الفكر، ت ط: 1399هـ = 1979م، (علم)، (4/ 109).

(3) ينظر، الرازي، مقاييس اللغة: (علم)، (4/ 110).

(4) قرأ كذلك ابن عباس رضي الله عنهما، ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط3، (تح: أحمد النجاتي وآخرين)، عالم الكتب، ت ط: 1403هـ = 1983م، (3/ 37)، وقرأ بها الأعمش من القراء الأربعة عشر. ينظر: البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات"، ط1، (تح: شعبان إسماعيل)، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ت ط: 1407 هـ = 1987م، (2/ 458).

(5) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ط: بلا، (تح: عبد السلام هارون وآخرين)، الدار المصرية، ت ط: بلا، (قرأ)، (9/ 271).

(6) القارئ المقصود هنا هو ابن كثير المكّي، ينظر، المصدر السابق: (قرأ)، (9/ 272)، ويوافق ابن كثير حمزة في الوقف. ينظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، ط2، (تح: اوتوتريزل)، دار الكتاب العربي، بيروت، ت ط: 1404 هـ = 1984م، (ص/ 79).

(7) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، ت ط: 1426 هـ، (2/ 341).

(8) ينظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط1،)تح: عبدالله التركي)، دار هجر ت ط: 1422 هـ = 2001 م، (1/ 90).

(9) ينظر، الطبري، جامع البيان: (1/ 90 _ 91)، والأزهري، تهذيب اللغة: (قرأ)، (9/ 274).

(10) ينظر: الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، ط1، (تح: حسن هنداوي)، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ت ط: 1407 هـ = 1987م، (ص/ 284 _ 285).

(11) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ط: بلا، (علّق عليه: محمد سزكين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ت ط: بلا، (1/ 1).

(12) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السّري، معاني القرآن وإعرابه، (تح: عبد الجليل عبده)، ط1، عالم الكتب ط: 1408 هـ = 1988 م، (1/ 170).

(13) العيطل: الناقة الطويلة في حسن منظر وسِمَن، وامرأة عيطل: الطويلة في حسن منظر. ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: (عطل)، (2/ 166).

(14) الهجان: البيضاء، ويقال: إبل هجان، أي: بيض كرام. ينظر، الأزهري، تهذيب اللغة: (هجن)، (6/ 58).

(15) البيت لعمرو بن كلثوم، من البحر الوافر، والشاهد فيه: "تقرأ جنيناً"، ابن كلثوم، أبو عبّاد عمرو بن كلثوم، ديوان عمرو بن كلثوم، ط1، (تح: إميل يعقوب)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ت ط: 1991 م، (ص/ 68).

(16) ينظر، ابن فارس، مقاييس اللغة: (قرى)، (5/ 79).

(17) ينظر: الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، ط: بلا، (تح: محمد سيد كيلاني) دار المعرفة، بيروت، لبنان، ت ط: بلا، (ص/ 402).

(18) ينظر، الأزهري، تهذيب اللغة: (قرأ)، (9/ 271).

(19) ينظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، (تح: رمزي بعلبكي)، دار العلم للملايين، ط1، ت ط: 1987 م، (قرن)، (2/ 794).

(20) ينظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ط3، (تح: محمد أبو الفضل)، مكتبة دار التراث، ت ط: 1404 هـ = 1984 م، (1/ 278).

(21) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"، ط1، دار الفكر، ت ط: 1401 هـ = 1981م (5/ 93).

(22) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: (1/ 278)، وذهب محمد حقي إلى أنّه غيرُ القرطبيِّ المفسر، وأنَّه (يحيى بن سعدون القرطبي)، نحوي عارف بالقراءات، وقد تتبعت قوله فلم أجد لذلك ذكرًا. ينظر، حقي، محمد صفاء شيخ، ت ط: 1425 هـ، علوم القرآن من خلال مقدمات التفسير، ط1، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، (ص/ 37).

(23) الفراء، معاني القرآن: (3/ 211).

(24) ابن منظور، لسان العرب، (تح: عبدالله الكبير وآخرين)، ط: بلا، دار المعارف، ت ط: بلا، (قرأ)، (41/ 3563).

(25) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، (تح: عبدالله التركي وآخرين)، ط1، مؤسسة الرسالة، ت ط: 1427 هـ = 2006 م، (3/ 162).

(26) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قري)، (5/ 79).

(27) ينظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهاط1، (تح: أحمد بسج)، دار الكتب العلمية، بيروت، ت ط: 1418 هـ = 1997م، (ص/ 44 _ 45).

(28) الشافعي يرى أنّها غير مشتقة، بينما يرى الفراء أنّها مشتق من قولهم: ورى الزند يري إذا خرجت ناره، ويريد بذلك أنّها ضياء، وأمّا الإنجيل فإنّه من نجلت الشيء إذا أخرجته، وإنجيل على زنة "إفعيل" أي: كأن الحق كان دثر ودرس وكثر تحريف أهل الكتاب، وخفي

على الناس ما أحدثوه فأظهره الله بكتاب عيسى عليه السلام. ينظر: ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، غريب الحديث، ط1، (تح:عبدالله الجبوري)، مطبعة العاني، بغداد، ت ط: 1397هـ، (1/ 244 _ 246).

(29) ينظر، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، ط2، (تح: أحمد صقر)، دار التراث، القاهرة، ت ط: 1393هـ = 1973 م، (ص/ 39)، والأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ (تح: محيي الدين رمضان)، ت ط: 1390 هـ = 1971م، (1/ 392).

(30) قال الفارسي: حَسُن التكرار للاختصاص. ينظر، المسائل الحلبيات: (ص/ 293).

(31) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ط: بلا (تح: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت ط: بلا، باب: في الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم، حديث رقم: 7، (1/ 12).

(32) الجرجاني، علي بن محمد، معجم التعريفات، (تح: محمد المنشاوي)، ط: بلا، دار الفضيلة، القاهرة، ت ط: بلا: (ص/ 130).

(33) ينظر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط: بلا، مكتبة المثنى، ت ط: 1941م، (1/ 4، 8).

(34) ينظر، المصدر السابق: (1/ 8).

(35) القنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم، (تح: عبد الجبار زكار)، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ت ط: بلا (1/ 12 _ 13).

(36) الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط1، (تح: فوّاز زمرلي)، دار الكتاب العربي، بيروت ت ط: 1415 هـ = 1995م، التعريف مجتزأ من تعليقه على تعريفات من سبقوه. ينظر: (1/ 15).

(37) ينظر، المصدر السابق: (1/ 22 _ 23).

(38) الغزالي، أبو حامد محمد بن أحمد، المستصفى من علم الأصول، ط: بلا، (تح: حمزة حافظ)، ت ط: بلا، (2/ 9).

(39) وقوله: الأحرف السبعة، حدّه هذا على اعتبار القرآن الذي بين أيدينا هو مجموع ما يحتمله الرسم من الأحرف السبعة، وقوله: المشهورة، على اعتبار ما اشتهر منها في وقته أي: ما كان مشهور التواتر في عصره وعلى مذهبه فيخرج بذلك قراءة الأئمة الثلاثة: أبي جعفر، ويعقوب، وخلف، وليس ذلك ما استقرّ عليه القول بعد عصر ابن الجزري، ينظر: السبكي، عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع، ط2، (تح: عبد المنعم خليل)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: 1424 هـ = 2003 م، (ص/ 21)، والزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، ط2، (تح: عمر الأشقر، وآخرين)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ت ط: 1413 هـ = 1992 م، (1/ 474).

(40) عورض في قوله: "دفتي المصحف" فقيل: لازمه ألّا يكون قرآنًا قبل كتابته في المصحف ونقله إلينا، والأصوليون في عرفهم يطلقون لفظ الكتاب على القرآن الكريم، فيُقال: دليل الكتاب. ينظر: ابن رشيق، الحسين بن أبي الفضائل، لباب المحصول في علم الأصول، ط1، (تح: محمد جابي)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ت ط: 1422 هـ = 2001م، (1/ 272).

(41) البحر المحيط في أصول الفقه: (1/ 318).

(42) الزرقاني، مناهل العرفان: (1/ 21).

(43) الوحي قسمان: خفيّ: وهو ما يلقيه الله تعالى في قلب نبيه – ﷺ – في حال اليقظة أو المنام دون واسطة، وجلي: هو ما يتنزّل به جبريل عليه السلام على الرسول – ﷺ – في حال اليقظة دون سواها، والجلي إمّا باللفظ وهو القرآن الكريم، وإمّا بالمعنى وهو الحديث القدسي.

(44) قراءة القرآن جزء لا يتجزأ من الصلاة، وتتردد بين الركنية وشرط الصحة والسنية في الفاتحة، وآية بعدها سنة عن الرسول – .- ﷺ

(45) يقول الزرقاني: "وإنّما جمعت هذه العلوم ولم تفرد لأنّه لم يقصد إلى علم واحد يتصل بالقرآن، وإنّما أريد شمول كلّ علم يخدم القرآن أو يستند إليه". مناهل العرفان: (1/ 23).

(46) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: (1/ 8).

(47) الزرقاني، مناهل العرفان: (1/ 23).

(48) الكتاب لعبيد الله بن جرو المعتزلي، (ت: 387 هـ)، الوارد عن ياقوت الحموي أنّه كتاب تفسير مستدلًّا بقول ابن جرو في كتابه الموضح في العروض: "وقد شرعنا في كتاب الأمد في علوم القرآن" في مقابل قول أبي القاسم المغربي أنّ كتابه في التفسير لم يتم. ينظر، الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب "معجم الأدباء"، (تح: إحسان عباس)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ت ط: 1414 هـ = 1993 م، (4/ 1578) والكتاب من الجزء المفقود من تراث التفسير.

(49) الكتاب لمحمد بن أبي بكر الأدفوي المصري (ت: 388)، قال القفطي عنه: "هو أكبر كتاب صنّف في التفسير جُمِع فيه من العلوم ما لم يجتمع بغيره"، وذكر الذهبي أنّ الكتاب في التفسير مضمّن في مئة وعشرين مجلدة ويذكر أحمد حسن فرحات أنّ جزءًا من الكتاب وُجد بتونس، وأنّ الكتاب كاملًا موجود بتركيا، ويجري العمل على تحقيقه. ينظر: القفطي: إنباه الرواة: (3/ 186)، والذهبي، طبقات القراء: (1/ 448)، وفرحات، أحمد حسن، 1418 = 1998م، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن، ط1، دار عمار، الأردن،

بحاشية (ص/ 171)

(50) الكتاب لعلي بن إبراهيم الحوفي المصري (ت: 430 هـ)، ذكرت كتب التراجم أنّه كتاب تفسير في ثلاثين مجلدًا. ينظر، ابن خير، أبو بكر محمد بن خير بن عمر، فهرسة ابن خير الإشبيلي، (تح: محمد فؤاد منصور)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: 1419هـ = 1998م، (ص/ 63)، والحموي، معجم الأدباء: (4/ 1643 _ 1644)، وقد جرى تحقيق جزء منه، وهو: "سورة يوسف" كأطروحة للباحث: إبراهيم عناني عطية، بجامعة المدينة العالمية، ماليزيا، للعام الجامعي: 1436 هـ = 2015م.

(51) الزرقاني، مناهل العرفان: (1/ 27).

(52) خليفة، إبراهيم عبد الرحمن، منة المنان في علوم القرآن، ط1، مطبعة الفجر الجديد، ت ط: 1413 هـ = 1992م (1/ 267)

(53) تعريف ارتضاه وصاغه إبراهيم خليفة، مبينًا سلامته وفق حدّ المناطقة في صياغة التعريفات، ولم يكمله. ينظر: منة المنان: (1/ 268)

(54) سيأتي ذكر اختلاف العلماء في هذا بين ثنايا المطلب الثالث من هذا المبحث.

(55) زاده، طاش كبري، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ط: بلا، دار الكتب الحديثة، القاهرة، (1/ 324)

(56) نظر من هذا الجانب مساعد الطيار كذلك، ولكنّه لم يُشر إلى دوافع تقسيمه، وجعل أنماط الكتابة والتأليف خمسة أنماط1. رسائل مفردة في نوع من الأنواع كأسباب النزول. 2. كتب جامعة لأنواع علوم القرآن كالبرهان للزركشي. 3. كتب جمعت بعض أنواع علوم القرآن كفهم القرآن للمحاسبي. 4. كتب قصدت نوعًا من أنواع علوم القرآن ولكنّ المؤلف أضاف إليها نوعًا آخر كالتبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لأبي داود بن نجاح. 5. كتب قصدت الجمع بين علوم القرآن والتفسير، نصّ مؤلفوها على إدخال أنواع من علوم القرآن، وهي نوعان: أ. كتب سار مؤلفوها في كتابتهاوفق ترتيب القرآن سورًا وآيات، ككتاب "البستان في علوم القرآن" لأبي القاسم هبة الله الحموي. ب. كتب رتّبها مصنفوها على أنواع من علوم القرآن، وجعلوا التفسير جزءًا من علوم القرآن ككتاب "الاستغناء للأدفوي". ينظر: الطيار، مساعد، علوم القرآن "تاريخه وتصنيف أنواعه"، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الأول، سنة: 1427 هـ، (ص/ 89 _ 99)، إلّا أنّ تقسيمه يفتقر إلى ظهور ضابط يجمع القسيم بقسيمه في النوع الواحد من التصنيف، ويلغي المعيارية في الكتابة، التي تدلّ نصوص القدماء عليها في مقدمات مصنفاتهم حيث يذكرون مرادهم من التأليف ومداه بذكر الحدّ الذي يلتزمونه في كتابتهم، فليست كتابتهم في العلم فلتات ولا خطرات، يقول ابن خلدون في حديثه عن العلوم الشرعية: "ورتّبت الفنون فجاءت من وراء الغاية في الحسن والتنميق، وكان لكلّ فنّ رجال يرجع إليهم فيه، وأوضاع يستفاد منه التعليم"ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"المقدمة"، ط2، (تح: خليل شحادة)، دار الفكر، بيروت، ت ط: 1409 هـ = 1988 م (1/ 551)، كما أنّ التصنيف في العلم يلزم له القصد وما كان عرضًا لا يعدّ من أصول العلم وإنّما من لوازمه كلزوم العلم بعلوم القرآن لمن أراد التصنيف في التفسير، وقد سبق وبينت أنّ الأدفوي إنّما قصد بتأليفه للاستغناء أن يكون جامعًا في التفسير وما تعلّق به من علوم القراءة والنسخ والغريب وغيرها، وسيأتي في بيان ذلك مزيد توضيح..

(57) من ذلك ما جاء في سبب كتابة الشافعي لكتابه الرسالة التي تُعدّ أول مصنّف في أصول الفقه. ينظر: الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، ط: بلا، (تح: أحمد شاكر)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: بلا، (1/ 72).

(58) هو: عمر بن بكير، وكان منقطعًا عند الحسن بن سهل.

(59) ابن النديم، الفهرست: (ص/ 73).

(60) الرسالة: (3/ 431).

(61) ينظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، البيان في عدّ آيّ القرآن، ط1، (تح: غانم قدوري)، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ت ط: 1414 هـ = 1994م، (ص/ 57، 67 _ 72).

(62) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 40).

(63) ينظر، المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(64) ينظر، المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(65) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/40).

(66) ينظر، المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(67) ينظر، المصدر السابق: الصفحة نفسها، أمّا عن عدّ الآي عند المدنيين فهو عددان، العدّ المدني الأول: رواه نافع عن أبي جعفر، وشيبة بن نصاح، ورواه عامة المصريين عن ورش عنه وأخذوا به، وعدّه: 6210 آية، وعدّهم الأخير: رواه إسماعيل بن جعفر، وقالون عن سليمان بن مسلم بن جماز عن أبي جعفر، وشيبة موقوفًا، وعدّه: 6214 آية. ينظر: الداني، البيان في عدّ آيّ القرآن: (ص/ 67 _ 68).

(68) ينظر، ابن سعد، محمد بن سعد الزهري، الطبقات الكبرى، ط1، (تح: علي محمد عمر)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ت ط: 1421 هـ، (9/ 273).

(69) ذكره ابن النديم على أنّه كتاب عدد الآي، ينظر، الفهرست: (ص/ 40)، وذكر الداني رواية عن الفضل عن أبي الحسن المقري اتفاقه

وعطاء بن يسار المدني في العواشر، وجمل الآيات، ولم يذكر له في ذلك كتابًا، وكذلك ابن الجزري بينما ذكر عنه الكتاب بهذا اللفظ غانم قدوري الحمد في مقدمة تحقيق كتاب عدّ الآي: (ص/ 5)، ينظر: الداني، البيان في عدّ آيّ القرآن: (ص/ 73)، وابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ت ط: 1427 هـ = 2006 م، (2/ 266).

(70) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 39).

(71) ينظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط2، (تح: عبدالله الأنصاري وآخرين)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، تنفيذ: مطابع دار الخير ت ط1428هـ = 2007 م: (1/ 40).

(72) ينظر، ابن الجزري، غاية النهاية: (1/ 298).

(73) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 40).

(74) ينظر، المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(75) ينظر، سزكين، فؤاد، ت ط: 1411 هـ = 1991م، تاريخ التراث العربي، ط: بلا، (ترجمه: محمود حجازي)، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، (2/ 78).

(76) ينظر، الداودي، محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، ط: بلا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: بلا (1/ 385).

(77) ذكره ابن النديم فوسمه بـ: كتاب التنزيل، ينظر، الفهرست: (ص/ 286).

(78) ينظر، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: (2/ 382).

(79) ينظر، سزكين، تاريخ التراث العربي: (1/ 75).

(80) ينظر، المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(81) ينظر، الداوودي، طبقات المفسرين: (1/ 385).

(82) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 40).

(83) ينظر، المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(84) ينظر، المصدر السابق: (ص/ 37).

(85) ينظر، سزكين، تاريخ التراث العربي: (1/ 67).

(86) ينظر، المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(87) حقق الكتاب ضمن أطروحة دكتوراة بعنوان: ظاهرة الغريب في اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري مع تحقيق تفسير غريب القرآن لزيد بن علي، للباحث: حسن محمد تقي سعيد، قدمت لجامعة عين شمس، سنة 1987م.

(88) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 37).

(89) الكتاب مطبوع بعنوان: مرويات الإمام مالك بن أنس في التفسير، جمع: محمد بن رزق الطرهوني وحكمت بشير منشورات دار المؤيد، الرياض، 1415 هـ.

(90) ينظر، ابن خير، فهرسة ابن خير :(ص/ 59).

(91) ينظر، السيوطي، بغية الوعاة: (2/ 113).

(92) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 37).

(93) ينظر، المصدر السابق: الصفحة نفسها.

(94) ينظر، الحموي، معجم الأدباء: (6/ 2795).

(95) ينظر، المصدر السابق: (6/ 2488).

(96) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 48).

(97) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 37، 72)، وهو ليس الذي بين أيدي طلبة العلم الآن، فالموجود هو جمع لأقوال الكسائي واستدلالاته من كتب اللغة والتفسير للدكتور: عيسى شحاته علي.

(98) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 37 _ 58).

(99) ذكر ابن النديم له ثلاثة مصنفات في علوم المعنى للقرآن، وهي: معاني القرآن، وغريب القرآن، ومجاز القرآن، بينما جاء عن غيره ما يفيد أنّ كتاب غريب القرآن له قد اشتهر بين الناس باسم: مجاز القرآن. ينظر، الفهرست: (ص/ 59) والزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ط2، (تح: محمد أبو الفضل)، دار المعارف، ت ط: بلا: (ص/ 176).

(100) ينظر، ابن النديم الفهرست: (ص/ 73).

(101) ينظر، المصدر السابق: (ص/ 65).

(102) فالإعجاز قد درس قديمًا بالنّظر في لغة القرآن ووجوه إعجازه، ولكنّ دراسة إعجازه من جهة قضايا العلوم التطبيقية والحيوية أمر مستحدث، وكذلك الدراسات المصطلحية، وإن كانت بذورها منتشرة في كتب الغريب والنظائر والمفردات بل والتفسير، فإنّ استقلالها بالدراسة لم يظهر إلّا في عمل المغاربة عليها خلال منصرم القرن العشرين.

(103) مقدمتان في علوم القرآن، "مقدمة كتاب المباني" و"مقدمة ابن عطية"، (تح: آرثر جفري)، ط: بلا، مطبعة الخانجي، ومطبعة المثنى، بغداد، ت ط: 1954 م، (ص/ 7).

(104) تفسيره لم يصل كاملًا، وقد حققت هند شلبي الموجود منه وهو من سورة النحل وحتى سورة الصافات، ويصدق اعتبار مقدمته وإن لم تصل ضمن تفسيره؛ ذلك بأنّ ابن أبي زمنين ذكر قراءته لها في تفسيره.

(105) ينظر، ابن أبي زمنين، محمد بن عبدالله المري الإلبيري، تفسير القرآن العزيز، ط1، (تح: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز)، الفاروق الحديثة، القاهرة، ت ط: 1423هـ = 2002م، (1/ 112 _ 114).

(106) حوت مقدمة الطبري قضايا عدّة، بعضها هو عين قضايا علوم القرآن وهو ما عرضت له، وآخر محلّه على وجه التحقيق علم التفسير، وهذه لا حاجة للخوض فيها ها هنا. ينظر، جامع البيان: (1/ 13 _ 104).

(107) نسب المقدمة له غانم قدوري الحمد. ينظر، حيدر، حازم سعيد، ت ط: 1427 هـ، علوم القرآن بين البرهان والإتقان، ط2، المدينة المنورة، دار الزمان، (ص/ 84).

(108) ينظر، مقدمتان في علوم القرآن: (ص/ 170 _ 171).

(109) ذكرت أنّه رجّح تجوزًا إذ إنّه لم يفاضل بين الأقوال بل ارتضى الجمع بينها. ينظر، الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، النكت والعيون، (تح: السيد بن عبد المقصود)، ط: بلا، دار الكتب العلمية، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ت ط: بلا، (1/ 23 _ 33).

(110) ينظر، الجامع لأحكام القرآن: (1/ 9 _ 134).

(111) لم أتطرق إلاّ لمقدمته الأولى، واقتصرت منها على ما كان علمًا من علوم القرآن أصالة، وتجاوزت الثانية إذ صرّح = عند استهلاله لها أنّها في معنى اللغات، ويريد تفسير معنى ما توارد ذكره في القرآن الكريم. ينظر، ابن جزي الكلبي أبو القاسم محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، (تح: محمد هاشم)، ط1، دار الكتب العلمية, بيروت، لبنان، ت ط: 1415 هـ = 1995 م، (1/ 6 _ 8، 14 _ 17، 19 _ 20).

(112) لم يقتصر ابن كثير على ما ذكرت ولكنّني أخرجت ما لا يعتبر أصلًا أصيلًا في قضايا علوم القرآن. ينظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، (تح: سامي بن محمد سلامة)، ط2، ت ط: 1420 هـ = 1999م، (17 _ 53، 57 _ 60، 98 _ 100).

(113) والقصد بقولي نظائر أنّها صور لمسمّى واحد، ويصدق عليها ذلك في زمانهم إذ لم يستقر الأمر اصطلاحًا أمّا إذا ما أردنا إنزالها بمسميات متعارف عليها مذ زمن الاصطلاح، فإنّها على وجه الحقيقة قضايا جمعها وجه من الاشتراك النسبي.

(114) لم يقدّم أبو عبيد لمصنفه، ولكنّ النظر في كتابه يعطي تصورًا واضحًا لاعتماده على جمع الروايات في كلّ ما تعلّق بالمصحف كتابة وحكماً؛ إذ لا يوجد ما يربط بين أصناف المسائل التي حواها الكتاب إلاّ تعلّقها بالمصحف الشريف.

(115) إذا ذكرت شروط قبول القراءة ذكر الإمام مكي القيسي لكونه أوّل من نصّ على اتباع الرسم، ولكنّ كتاب ابن سلام هذا يبيّن بإبرازه للقراءة المخالفة في باب منفصل أنّ هذا الشرط قد كان ملحوظًا عند المتقدمين وليس من شرائط تمام واستقرار علم القراءات.

(116) أصول المعتزلة خمس، هي: التوحيد، والعدل، والتحسين والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوعد والوعيد.

(117) ينظر، حمادة، فاروق، ت ط: 1399 هـ = 1979 م، مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، مكتبة المعارف، الرباط المغرب ط1، (ص/ 10).

(118) ينظر، المحاسبي، الحارث بن أسد، فهم القرآن، ط1، (تح: حسين قوتلي)، دار الفكر، ت ط: 1391 هـ= 1971م (ص/ 325 _ 326).

(119) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: (ص/ 22).

(120) القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني، الانتصار للقرآن، (تح: محمد القضاة)، ط1، دار الفتح، عمان، الأردن، ودار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ت ط1422: هـ = 2001 م، (1/ 59).

(121) إذا ما نُظر إلى محتوى التصنيف وإن خلا رسم وسمه من ذكر لقب الاصطلاح، فإنّ القول بتقدّم التصنيف فيه على هذا النحو أمر مترجّح؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح، ولكنّ القصد إلى جمع أصول قضاياه هو أمر مسلّم بتأخره عند غالب المصنفين. ينظر، الزرقاني، مناهل العرفان: (1/ 31)، وزرزور، عدنان محمد، ت ط: 1426 هـ = 2005 م علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه، ط1، دار الأعلام، عمان، (ص/ 191)، وحقي، علوم القرآن من خلال مقدمات التفسير: (1/ 162 _163)، وحيدر، علوم القرآن بين الإتقان والبرهان: (ص/ 105).

(122) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: (1/ 9).

(123) ومثال ذلك قول الزرقاني بأولية الحوفي (ت:430 هـ) في التصنيف في هذا العلم بكتابه: البرهان في علوم القرآن لا على اعتبار ما ورد في كتب التراجم والفهارس من وسمه بأنّه كتاب تفسير، حيث يذكر باسم: البرهان في تفسير القرآن وإنّما بقول الزرقاني نفسه بأنّه ليس على طريقة ضمّ نظائر القضية الواحدة، وإنّما على طريقة التوزيع تبعًا لانتشار الألفاظ في القرآن الكريم، وهذا عين الكتابة في التفسير.

ينظر، الحموي، معجم الأدباء: (4/ 1644)، والداوودي، طبقات المفسرين: (1/ 388)، والزرقاني، مناهل العرفان: (1/ 33 _ 34).

(124) ينظر، الصالح، صبحي، ت ط: 1977 م، مباحث في علوم القرآن، ط10، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين (ص/ 122، 124).

(125) ينظر، الرومي، فهد بن عبد الرحمن، ت ط1426 هـ، دراسات في علوم القرآن، ط14، (ص/ 45).

(126) ينظر، ابن النديم، الفهرست: (ص/ 95).

(127) ينظر، حيدر، علوم القرآن بين البرهان والإتقان: (ص/ 102).

(128) ينظر، (ص/ 7) من البحث.

(129) ينظر، حاجي خليفة، كشف الظنون: (1/ 25، 34).

(130) وهي قرينة أول من ذكرها حسن عتر في تقديمه لكتاب فنون الأفنان. ينظر، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن أبي الحسن، فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، (تح: حسن عتر)، ط1، دار البشائر، بيروت، لبنان، ت ط: 1408 هـ = 1987م، (ص/ 75).

(131) ينظر، الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، (تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)، دار إحياء التراث بيروت، ت ط: 1420هـ = 2000م، (3/ 69).

(132) ينظر، مقدمة المحقق على فنون الأفنان: (ص/ 73 _ 74)، سبقه بنسبة الكتاب لابن الأنباري صبحي الصالح رحمه الله، ينظر، مباحث في علوم القرآن: (ص/ 122).

(133) السبت، خالد عثمان، ت ط: بلا، كتاب مناهل العرفان للزرقاني "دراسة تقويمية"، ط: بلا، دار ابن عفان، ينظر: حاشية الكتاب: (1/ 239).

(134) الأصل في العمل عند الشروع في تحقيق مخطوط بعينه وبعد جمع نسخه أن يتحقق الباحث من صحة نسبة الكتاب إلى الكاتب الذي نسب إليه؛ شأنه في ذلك شأن التحقق من صحة اسم المصنّف، وتحري إخراج النّص على الوجه الذي أراده المصنّف.

(135) ينظر، علوم القرآن بين البرهان والإتقان: (ص/ 100).

(136) يظهر ذلك في ذكر الزركلي لوصف الكتاب بعد ذكر اسمه بأنّه مخطوط؛ وهذا يدلّ على أنّه اطلع على فهرس مكتبة بلدية الإسكندرية، وإلاّ لبين أنّه مفقود كما هو عمله. ينظر، الزركلي، خير الدين، ت ط: 2002م، الأعلام قاموس تراجم الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط15، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، (6/ 334).

(137) ينظر، المورد، العدد الرابع، المجلد: السابع عشر، سنة: 1408 هـ، وفي هذا التحقيق ألتزم فيه بوسم الزركشي في برهانه، ينظر: (1/ 192).

(138) وهو ذات العنوان الموثق على لوحة المخطوط الأولى.

(139) المورد، العدد الرابع، المجلد: السابع عشر، (ص/ 307).

(140) المصدر السابق: (ص/ 315).

(141) ينظر، غزلان، عبد الوهاب عبد المجيد، ت ط: 1384 هـ، البيان في مباحث علوم القرآن، دار التأليف، القاهرة (ص/ 41 _ 42).

(142) ولعلّ الناظر في كتابه يلحظ أنّه لم يكن شاملًا لجميع علوم الاصطلاح، فقد خلا الكتاب من ذكر قضايا أصيلة في الفنّ، ومنها: جمع القرآن، وغريب القرآن، وأسباب نزوله، واكتفى بالإشارة بلفظ العبارة عن ذكر المحكم وأحال إلى تفسيره المعروف بـ(زاد المسير في علم التفسير).

(143) ينظر: المعافى بن زكريا بن يحيى، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، ط1، (تح: عبد الكريم الجندي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: 1426 هـ= 2005م، (ص/ 11، 40، 395).

(144) المصدر السابق: (ص/ 610).

(145) المصدر السابق: (ص/ 66)، وينظر: (ص/ 395).

(146) المصدر السابق: (ص/ 13).

(147) المصدر السابق: (ص/ 40).

المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانيًا: المصادر والمراجع

الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ط: بلا، تح: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية، ت ط: بلا.

الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ت ط: بلا.

الأنباري، محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تح: محيي الدين رمضان، ت ط: 1390هـ = 1971م.

الباقلاني، أبو بكر بن الطيب، الانتصار للقرآن، تح: محمد القضاة، ط1، دار الفتح، عمان، الأردن، ودار ابن حزم بيروت، لبنان، ت ط: 1422 هـ = 2001 م.

البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات"، ط1، تح: شعبان إسماعيل، عالم الكتب، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ت ط: 1407 هـ = 1987م.

الجرجاني، علي بن محمد، معجم التعريفات، تح: محمد المنشاوي، ط: بلا، دار الفضيلة، القاهرة، ت ط: بلا.

ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: 1427هـ = 2006 م.

ابن جزي الكلبي، محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: محمد هاشم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ت ط: 1415 هـ = 1995 م.

ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن، فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، تح: حسن عتر، ط1، دار البشائر، بيروت لبنان، ت ط: 1408 هـ= 1987م.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، ت ط: 1941م.

حقي، محمد صفاء شيخ، ت ط: 1425 هـ، علوم القرآن من خلال مقدمات التفسير، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

حمادة، فاروق، 1399 هـ= 1979م، مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، ط1.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب "معجم الأدباء"، تح: إحسان عباس، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ت ط: 1414 هـ = 1993 م.

حيدر، حازم سعيد، ت ط: 1427 هـ، علوم القرآن بين البرهان والإتقان، ط 2، المدينة المنورة، دار الزمان.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر "المقدمة"، ط 2، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ت ط: 1409 هـ = 1988 م.

خليفة، إبراهيم عبد الرحمن، منة المنان في علوم القرآن، ط 1، مطبعة الفجر الجديد، ت ط: 1413 هـ = 1992م.

ابن خير، محمد بن خير بن عمر، فهرسة ابن خير الإشبيلي، تح: محمد فؤاد منصور، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ت ط: 1419هـ = 1998م.

الداني، عثمان بن سعيد، البيان في عدّ آيّ القرآن، ط1، تح: غانم قدوري، مركز المخطوطات والتراث والوثائق الكويت، ت ط: 1414 هـ = 1994م

ـــــــ، التيسير في القراءات السبع، ط2، تح: اوتوتريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ت ط: 1404 هـ = 1984م.

الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، ط: بلا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: بلا.

ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، (تح: رمزي بعلبكي)، دار العلم للملايين، ط1، ت ط1987 م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، طبقات القراء، ط1، تح: أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ت ط: 1418 هـ = 1997م.

الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"، ط1، دار الفكر، ت ط: 1401 هـ = 1981م.

ابن رشيق، الحسين بن أبي الفضائل، لباب المحصول في علم الأصول، ط1، تح: محمد جابي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ت ط: 1422 هـ = 2001م.

الرومي، فهد بن عبد الرحمن، ت ط: 1426 هـ، دراسات في علوم القرآن، ط14.

زاده، طاش كبري، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طبلا، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

الزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ط2، تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف.

الزجاج، أبي إسحاق إبراهيم السّري، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده، ط1، عالم الكتب، ط: 1408 هـ = 1988 م.

زرزور، عدنان محمد، ت ط: 1426 هـ= 2005 م، علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه، ط1، دار الأعلام، عمان.

الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط1، تح: فوّاز زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ت ط: 1415 هـ = 1995م.

الزركشي، محمد بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، ط2، تح: عمر الأشقر، وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ت ط: 1413 هـ = 1992 م.
ـــــــــــ، البرهان في علوم القرآن، ط3، تح: محمد أبو الفضل، دار التراث، ت ط: 1404هـ = 1984م
الزركلي، خير الدين، ت ط: 2002م، الأعلام قاموس تراجم الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ط15، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين.
ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله المري الإلبيري، تفسير القرآن العزيز، ط1، تح: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، القاهرة، ت ط: 1423هـ = 2002م.
السبت، خالد عثمان، ت ط: بلا، كتاب مناهل العرفان للزرقاني "دراسة تقويمية"، ط: بلا، دار ابن عفان.
السبكي، عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع، ط2، تح: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: 1424 هـ = 2003 م.
سزكين، فؤاد، ت ط: 1411 هـ = 1991م، تاريخ التراث العربي، ط: بلا، ترجمه: محمود حجازي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، مركز الدراسات القرآنية بالسعودية، ت ط: 1426 هـ.
الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، ط: بلا، تح: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت ط: بلا.
الصالح، صبحي، ت ط: 1977 م، مباحث في علوم القرآن، ط10، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين.
الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، ت ط:1420هـ.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط1، تح: عبدالله التركي، دار هجر، ت ط: 1422 هـ = 2001 م.
أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ط: بلا، علّق عليه: محمد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ت ط: بلا.
ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تح: عمرو بن غرامة، دار الفكر، ت ط: 1415 هـ = 1995 م.
ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط2، تح: عبدالله الأنصاري وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، تنفيذ: مطابع دار الخير، ت ط: 1428هـ = 2007 م.
الغزالي، أبو حامد محمد بن أحمد، المستصفى من علم الأصول، ط: بلا، تح: حمزة زهير حافظ، ت ط: بلا.
غزلان، عبد الوهاب عبد المجيد، ت ط: 1384 هـ، البيان في مباحث علوم القرآن، دار التأليف، القاهرة.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط1، تح: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ت ط: 1418 هـ = 1997م.
ـــــــــــ، معجم مقاييس اللغة، ط: بلا، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ت ط: 1399هـ = 1979م.
الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، ط1، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة بيروت، ت ط: 1407 هـ = 1987م.
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط3، تح: أحمد النجاتي وآخرين، عالم الكتب، ت ط: 1403هـ.
الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ت ط: بلا.
فرحات، أحمد حسن، ت ط: 1418 = 1998م، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن، ط1، دار عمار، الأردن.
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، ط2، تح: أحمد صقر، دار التراث، ت ط: 1393هـ= 1973 م.
القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآيّ الفرقان، تح: عبدالله التركي وآخرين، ط1، مؤسسة الرسالة، ت ط: 1427 هـ = 2006 م.
القنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم، تح: عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ت ط: بلا.
ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد سلامة، ط2، ت ط: 1420 هـ= 1999م.
ابن كلثوم، أبو عبّاد عمرو بن كلثوم، ديوان عمرو بن كلثوم، ط1، دار الكتاب العربي، ت ط: 1411هـ = 1991م.
المحاسبي، الحارث بن أسد، فهم القرآن، ط1، تح: حسين قوتلي، دار الفكر، ت ط: 1391 هـ = 1971 م.
ابن منظور، لسان العرب، تح: عبدالله الكبير وآخرين، ط: بلا، دار المعارف، ت ط: بلا.
ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب، الفهرست، تح: رضا، ت ط: بلا.
مقدمتان في علوم القرآن، "مقدمة كتاب المباني" و"مقدمة ابن عطية"، تح: آرثر جفري، ط: بلا، مطبعة الخانجي ومطبعة المثنى، بغداد، ت ط: 1954 م.

المجلات العلمية:

الراضي، محمد عبد الكريم، المورد، العدد الرابع، المجلد: السابع عشر، سنة: 1408 هـ.
الطيار، مساعد، علوم القرآن "تاريخه وتصنيف أنواعه"، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الأول سنة: 1427 هـ.

القضاة، أحمد محمد، (2005 م)، الكلمات التي خالف فيها حفص أصل روايته دراسة وتوجيه، دراسات "علوم الشريعة والقانون"، مج 32: ع1.
المجالي، محمد خازر (1997 م)، تحقيق مسألة تكرر النّزول، دراسات "علوم الشريعة والقانون"، مج 24: ع4.
المجالي، محمد خازر، شكري، أحمد خالد، (1997 م)، أراء أرثر جيفري في جمع القرآن الكريم، دراسات "علوم الشريعة والقانون"، مج 24: ع1.

Quran Sciences: The concept of Term and Stages of Classification: "An Analytical Study"

Aisha Mohamed Alghwail*

Abstract

This study examines the subject of classification in Quran sciences in terms of the emergence of its term, stages of classification, variation in these stages and the reason for variation in regards to the need and origin. The study shows the relationships between stages in terms of connection and separation a s well the emergence of origin of science and the stages of the terms' complicities. Additionally, the study examines how scholars had different perspectives regarding this issue in a specific period of time. However, the problem of the study is described in finding a realistic picture of classification in science as it helps to distinguish terms used in different topics. The study concludes that the term has been examined since the third century and the book titled *The Summary in the Sciences of the Miraculous Quran* written by judge al- Mu'afa is considered as the first of the classifications.

Keywords: Holly Quran, Quran Sciences, Classification, Metaphor.

* Faculty of Sharia, University of Jordan. Received on 24/5/2017 and Accepted for Publication on 21/3/2018.